بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain

July 2001. Issue No. 222

BFM Box 6135,

London, WC1N 3XX, UK

العدد ٢٢٢، يوليو ٢٠٠١م، ربيع الثاني - جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

مطلوب دفع مشروع الاصلاحات الى الامام

خطوات ايجابية عديدة حدثت في الاسابيع الاخيرة، تصب لصالح المشروع الاصلاحي الذي دشنه امير البلاد. وفي الوقت نفسه مواقف سلبية غير قليلة من الحرس القديم الذي لا يزال يمسك بخيوط اللعبة ويسيطر على عدد من مفاصل القوة في البلاد. ويجد المواطنون انفسهم في حيرة من الامر وهم يسعون للتعرف على هوية من يحكم البلاد. فعلى الجانب الاصلاحي، يقف الامير وحاشيته ويقومون ببعض المبادرات الايجابية، ولكنهم يسعون لخلق توازن صعب. بينما يقف على الجانب الآخر رموز الحرس القديم ويسعون لمصادرة ما حدث حتى الآن من اصلاحات.

من الامور الايجابية التي حدثت خلال الشهر الماضي صدور امر اميري بتحويل اللجنة العامة لعمال البحرين الى نقابة عمالية، وهو مطلب شعبي منذ عقود. وعلى الفور باشر اعضاء اللجنة العمل لتحقيق الشروط القانونية لتشكيل النقابة. وصدر امر اميري بخفض الرسوم الجامعية الى ١٢٠ دينارا، الامر الذي سوف يسهل على المواطنين التحصيل العلمي بجامعة البحرين بعد سنوات من التكاليف الباهضة. وسبق ذلك قرار اميري بدفع معونات اجتماعية للعاطلين عن العمل بعد ان ساءت اوضاعهم وعجزت الحكومة عن توفير اعمال لهم. وما تزال سياسة الحكومة تجاه العمال الاجانب غير واضحة وان كانت لجنة من مسؤولين بوزارتي العمل والداخلية قد قامت بعمليات مداهمة لمنازل بعض العمال الاجانب الذين جيء بهم الى البحرين في ظل نظام «التأشيرة الحرة» او «فري فيزا» الذي استغله بعض المتنفذين منذ سنوات وأغرقوا السوق بالعمالة الاجنبية على نطاق واسع. ودعت المعارضة لاحترام حقوق هؤلاء الاجانب وطالبت بالتصدي للمتسببين في هذه الحالة البائسة.

وعلى الصعيد الآخر تواصلت الممارسات السلبية من قبل الحرس القديم، فتم ابعاد مواطن واحد على الاقل لدى عودته الى البلاد في اطار اجواء الانفراج، وأعطي الضوء الاخضر للعناصر المعروفة بممارستها التعذيب مثل الضابط الاردني محمود العكوري، لاستدعاء المواطنين والتنكيل بهم. واستمرت سيارات عناصر جهاز الامن في متابعة بعض الرموز السياسية الشعبية المعروفة وذلك في اطار سياسات الاستفزاز التي فرضت على البلاد. ولوحظ تقاعس كبير تجاه مسألة توظيف البحرينيين العاطلين عن العمل، وذلك بسبب ضعف اداء الحكومة بشكل عام وعدم جديتها في التعاطي مع مشاريع الاصلاح. ويصعب التكهن لمن تكون الغلبة في نهاية هذه السباقات. بل ان البعض يطرح تساؤلا مشروعا: هل هناك فعلا طرفان في الجانب الحكومي؟ ام ان هناك طرفا واحدا يعرض نفسه في شكلين مختلفين؟ لا شك ان مشروع الاصلاحات الذي طرحه الامير اخذ بعده وما يزال يتطور بشكل ملحوظ. لكن الملحوظ ايضا ان هذا التطور يواجه عراقيل غير قليلة خصوصا في اوساط عناصر الحرس القديم الذين يسعون لعرقلة مشروع الانفتاح والاصلاحات. كما يلاحظ ان المشروع الاصلاحي اقتصر حتى الآن على صدور القرارات الاميرية التي تطور اوضاع المواطنين وتحسن حالتهم المعيشية. لكنه لم يتحول بعد الى قوانين تحكم البلاد ويستطيع كل مواطن اللجوء اليها لحل مشكلته.

ان هناك الآن قلقا من تحول البلاد الى وضع يشابه الاوضاع السابقة عندما كان هناك تركيز على سياسة «المجالس المفتوحة» بمعنى ان لدى الامير ورئيس الوزراء مجالسهم التي يستطيع بعض المواطنين اللجوء اليها لحل مشاكلهم بعيدا عن روح القانون والمحاسبة. وما يخشاه المواطنون ان تستمر سياسة صدور القرارات الاميرية. فالدولة الحديثة لا يمكن ان تدار بهذه الطريقة بل تحتاج الى قيام حكم القانون لتتحول البلاد الى دولة عصرية. وما يزال الطريق طويلا للوصول الى هذه الحالة، خصوصا ان هناك تلكؤا ملحوظا في التحول الى دولة القانون. فلجنة تفعيل الميثاق التي تشكلت قبل بضعة شهور لم تحقق الكثير، وما تزال انجازاتها محدودة جدا، بينما لا يسمع شيء عن لجنة تغيير الدستور التي يخشى ان تصادر حرمة الدستور بفرض تغييرات بوسائل غير دستورية. وهناك معارضة شعبية كبيرة لاي تغيير لمواد الدستور خارج نصوص مواده، وتتمنى المعارضة ان لا تصر الحكومة على فرض التغيير الدستوري بالقوة، وان تحصر صلاحية التغييرات بالمجلس الوطني المنتخب. وهناك الآن حالة عامة من القلق تسري في اوصال المواطنين وتخالج عقولهم، خصوصا مع استمرار عناصر الحرس القديم في مواقعهم وممارساتهم غير المحكومة بدستور او قانون. كما ان ابقاء الآليات التي سهلت انتهاكات حقوق الانسان في السابق على حاله مصدر قلق كبير للمواطنين الذين ترتسم صورة الماضي الاسود بأشخاص محددين ما يزالون يحتلون مواقع متقدمة

التتمة ص ٨

○ صدر عن أمير البلاد قرار بالسماح لعمال البحرين بتشكيل نقابة عمالية هي الاولى من نوعها في البلاد. جاء ذلك خلال استقباله وفدا من اللجنة العامة لعمال البحرين. ويجري العمل حاليا لتحويل اللجنة الى نقابة رسمية. وفي الوقت نفسه اتجهت الارادة السياسية لاحداث تغييرات في قانون الجمعيات ليستوعب تشكيل جمعيات سياسية ونقابات عمالية. وعلى الفور بادرت جمعية المحامين لاعادة تشكيل نفسها بما يسمح لها بالتحول الى نقابة.

○ استمر المواطنون العاطلون عن العمل في نشاطاتهم الهادفة للضغط على الجهات المسؤولة لتوفير اعمال لهم. ونظموا مسيرة سلمية امام مبنى وزارة العمل، بالاضافة الى تجمعات اخرى في اوقات مختلفة. كما استمرت اللجنة التي شكلت قبل شهرين في اتصالاتها مع المسؤولين بهدف تحريك القضية. وفي الوقت نفسه اعلنت الوزارة عن اعداد قوائم المواطنين الذين تنطبق عليهم شروط تقديم المعونة وفق القرار الاميري الذي صدر قبل ذلك. ولوحظ اختلاف كبير بين عدد العائلات التي تقدمت بطلب المعونة والعدد الذي أقرته الوزارة. واخذت القضية بعدا اعلاميا حيث نوقشت في اعمدة يومية ومقالات ومقابلات.

○ ما تزال قضية «فري فيزا» التي ازدحمت سوق العمل بموجبها بالعمال الاجانب تتفاعل بعد صدور قرار بمنع هذه الممارسة غير المناسبة. وتمت ملاحقة اولئك العمال واعتقال عدد منهم في خطوة لم تلق استحسان الكثيرين. وطرحت تساؤلات حول ما تعتزم الحكومة القيام به تجاه المتنفذين الذين مارسوا هذه الوسيلة لتكديس الاموال على حساب العمال انفسهم وعلى حساب ابناء البلاد العاطلين عن العمل. وبموجب نظام «الفري فيزا» الذي انتشر خلال الحقبة السوداء، يقوم بعض المتنفذين باستقدام عدد كبير من العمال الاجانب مقابل حصوله على مبلغ كبير من كل منهم، ثم يتركهم في السوق ويفرض عليهم دفع نسبة من مدخولهم. وقد ساهمت هذه الممارسة في تضييق فرص العمل امام المواطنين، بينما استغل العمال الوافدون من قبل اولئك المتنفذين الذين حصلوا على اموال طائلة من عرق الغير.

○ منعت السلطات اللورد ايفبوري من زيارة البلاد التي كانت مزمعة الشهر الماضي. وسبق المنع قيام الحرس القديم بحملة اعلامية ضد الزيارة. وبعد بضعة ايام من المنع الذي جاء في رسالة من السفير البحريني في لندن، تراجعت السلطات عن قرارها وأخبرت اللورد ايفبوري بموافقتها على الزيارة خلال شهر يوليو. لكنه قال ان الوقت لا يناسبه وانه ربما يزور البحرين في شهر اكتوبر المقبل.

○ ما تزال قضية عدد من المبعدين البحرينيين الذين لم يسمح لهم بالعودة معلقة حتى الآن. وقد طال ذلك عددا من المواطنين اللاجئين في ايران وبريطانيا ودول اخرى. وقام وفد من وزارة الداخلية بزيارة طهران لمقابلة المبعدين والنظر في قضيتهم بعد ان تكثفت الفعاليات المطالبة بالسماح لهم بالعودة الى وطنهم. وكان بعضهم قد سحبت جنسيته خلال الحقبة السوداء، بينما أبعد البعض الآخر بقرارات تعسفية من جهاز التعذيب الذي كان تحت ادارة ايان هندرسون.

○ شارك الدكتور منصور الجمري في عدد من الندوات التي اقيمت في مناطق مختلفة من البلاد، وذلك بعد عودته الى البلاد بعد اكثر من ١٥ عاما. وكان هناك احتفاء كبير بالدكتور الجمري الذي كانت مساهماته في الندوات ايجابية.

○ بالرغم من الاجواء الايجابية التي تعم البلاد منذ مطلع العام، ما يزال بعض عناصر جهاز التعذيب يمارس اساليبه القديمة في القمع والابتزاز. ولوحظ نشاط مكثف للجلاد المعروف محمود العكوري الذي ارتكب جرائم كثيرة جدا بحق ابناء البحرين خلال الحقبة السوداء. وفي الشهر الماضي قام هذا الجلاد باستدعاء عدد من المواطنين الذين عادوا مؤخرا الى البلاد ووجه لهم تهديدات بلغة غير مهذبة بالاعتقال والمحاكمة بدون اي مبرر.

○ يسود المواطنين شعور بشيء من التململ بسبب تلكؤ الحكومة في تنفيذ الاصلاحات المطلوبة وابقاء الوضع السياسي على ما هو عليه. فحتى الآن لم تستطع لجنة تفعيل الميثاق عمل شيء للمواطنين، بينما تحاط اللجنة المكلفة تغيير الدستور بسرّية تامة. كما لم يحدد موعد للانتخابات البلدية التي كثر الحديث عنها، ولم تصدر اية اشارة حاسمة حول اعادة العمل بدستور البلاد وانتخابات المجلس الوطني. ويثير استمرار عناصر الحرس القديم في مواقعهم الكثير من الشكوك والقلق لدى المواطنين.

الوضع الراهن: التحديات والفرص المتاحة

في ما يلي ملخص للمحاضرة التي ألقاها د. منصور الجمري في ٢٠٠١/٦/١٤ بمنطقة كرباباد.

منذ منتصف فبراير الماضي والبحرين تمر بمرحلة انتقالية نحو أجواء انفتاحية تهدف إلى توسيع المشاركة السياسية وإصلاح الوضع غير الدستوري الماضي من خلال مشروع الميثاق الوطني وتفعيل المواد الدستورية المعطلة. هذه المرحلة الانتقالية تعتبر من أهم المراحل التي مرت بها البحرين في عصرها الحديث. فالمعارضة اضطرت للعمل في الخفاء أو في الخارج ورفعت مطالبها بطرق مختلفة وجدت الاستجابة من رأس الهرم المتمثل في سمو الأمير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لكثير من مطالبها، لاسيما إلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة والإفراج عن المعتقلين وعودة المبعدين والسماح بقدر (لم يكن متوفرا) من حرية التعبير عن الرأي في الندوات العامة والسماح بتشكيل أعداد جيدة نسبيا من الجمعيات الأهلية، وإلغاء الإجراءات التعسفية التي كانت تحد من التقاء المواطنين للحوار حول الشأن العام.

الظروف الحرجة مثل حجم البحرين، موقعها الاستراتيجي، التوزيع السكاني، طبيعة الحكم، التعدد الاثني والطائفي، تجذر أساليب المعارضة ونشاطها في الخارج والداخل، الوضع الاقتصادي كلها عوامل حرجة ستساعد أو ستعرقل المسيرة الإصلاحية والتصالحية التي بدأها سمو الأمير ولبى من خلالها المطالب الشعبية.

إن المباديء الأساسية لحياة سياسية عادلة تشتمل على ما يلي:

١- الاعتراف بكرامة الإنسان بدون أي تفريق أو تمييز على أسس أثنية، دينية، لغوية، لونية، أو أي أسس أخرى. وفي هذا الصراع استجابة لقوله تعالى "ولقد كرمنا بني آدم".

٢- حكم القانون العادل، والصادر عن هيئة تشريعية منتخبة انتخابا حرا. والقانون العادل يعني وجود الضوابط العقلانية.

٣- المساواة أمام القانون، وهذا المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة . فالجميع خاضع لقانون واحد بدون تمييز.

٤- المشاركة الشعبية، والتي تعني أن جميع التشريعات والأنظمة والقرارات يجب أن تنبع من الإجماع العام أو الممارسة النيابية.

٥- التسامح وقبول الآخر. فلا وجود لمجتمع ديمقراطي إذا لم يوجد التسامح والتعدد في الأفكار والآراء. والتسامح هو أساس العمل الأهلي.

٦- حيوية المجتمع المدني:

التحديات المطروحة أمام المسيرة الإصلاحية كثيرة، ولكن ربما أن أهمها ما يلي:

مدى حرية التعبير: فالحوار الوطني يتطلب مدى واسع (ضمن إطار الدستور) للحوار بين مختلف القوى السياسية والفئات الشعبية. لازالت حرية التعبير وضوابطها غير محددة، وربما ان هذا شئ متوقع في مرحلة انتقالية. ولكن نحن بحاجة لمزيد من حرية التعبير ونحن (بحاجة لوضع ضوابط على الصحافة المتوفرة بحيث لا تستخدم لإثارة الأحقاد بين فئات المجتمع. سوف يساعد وجود حرية التعبير ضمن الدستور على تخفيف الضغط الإعلامي الخارجي). فالمواطن الذي يستطيع قراءة ما يهمه من داخل البحرين لن يلجأ لمصادر من خارج البحرين.

الطائفية: الطائفية سرطان يسري في المجتمعات ولا تتوقف عن حد. وليست الطائفية استيراد من الاستعمار ولو أن الاستعمار استخدمها ضد شعوبنا. إلا أن الطائفية نهج تتبعه السلطات والقوى السياسية وتتبعه كثير من مناهجنا وأساليبنا التقليدية التي ورثناها أبا عن جد. إن مكافحة الطائفية ليست شعارا يرفع فقط، وإنما هي ممارسة ثقافية يشارك فيها الحاكم وعالم الدين والمثقف والسياسي والمواطن الاعتيادي. نحن بحاجة لثقافة جديدة للقضاء على هذا السرطان. (ينبغي التدقيق كثيرا في الخطاب السياسي العام مع التركيز على حاجات المواطن).

القوى السياسية وتحديد الأولويات: لازالت القوى السياسية الرئيسية تروح في مكانها، ولم تستطع الآن طرح برامجها للحوار العام، كما لم تستطع إشراك أنصارها في إنتاج هذه البرامج. والقوى السياسية تضيع الكثير من الوقت في صغائر الأمور بدلا من ترتيب أوضاعها الداخلية ضمن حدود القانون، وبما يضمن وجود ديمقراطية داخلية ضمن التيار وأنصاره.

٤- الهواجس المختلفة: هناك هواجس ومخاوف يطرح هذا الطرف ضد ذلك الطرف. فهناك من يتحدث عن المد الديني واكتساحه لغيره وعدم سماحه للآخر بالعمل على الساحة. وهناك من يطرح بأن المد اليساري الذي لا يحترم الدين ويحاول التغلغل في صفوف الشعب المتدين لنشر ثقافة معادية للدين. هذه الهواجس من شأنها تعريض الحركة الإصلاحية والتصالحية للخطر ما لم تلتفت الرموز والقيادات لما يدور ويقال حولها.

٥- المعارضون للإصلاح: هناك الكثير من الفئات التي ترى نهايتها في وجود شفافية ومحاسبة وحركة إصلاحية بالحجم الذي يتحدث عنه الجميع. هؤلاء المعارضون خائفون من انتصار الحركة الإصلاحية مما قد يفتح ملفات معينة. أنا أعتقد أن حكمة القيادة السياسية والقيادات الشعبية بإمكانها طرح معادلات للتسوية دون الدخول في أمور تحيف من يعارض الإصلاح لهذه الأسباب.

٦- التركيبة الدستورية الجديدة وكيفية تفعيلها وكيفية مراقبة المرحلة الانتقالية. هناك الان غموض حول الكيفية التي سيتم تغيير الدستور من خلالها، وهل أن التصويت على الميثاق يعني تفويض سمو الأمير وتمكينه من تجاوز الآلية الدستورية المنصوص عليها في المادة ١٠٤؟ وهذا الغموض هو أهم التحديات.

٧- المرأة ودورها: هل ستسمح الاتجاهات السياسية بدور قيادي للمرأة لتحديد مسار العمل الوطني، أم أن المرأة ستكون تابع منفذ لما يقرره الرجل لها. هذه مسألة هامة وحساسة وستحدد مدى نجاح أي اتجاه للفوز بالانتخابات القادمة.

الفرص المتاحة:

إن لدينا فرصا كثيرة لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه، والفرص هي:

١- صغر حجم البحرين وتقارب الناس فيما بينهم ومستوى التعليم مقارنة مع الدول الأخرى والإمكانيات والمهارات المتوفرة.

٢- توفر إرادة من أعلى قمة الهرم السياسي للشروع في الإصلاح، ووجود قاعدة شعبية واعية مرتبطة برموزها الدينية والسياسية.

٣- وجود فرصة لتنشيط المجتمع المدني، وهذا قد خصصت له ندوة يوم السبت القادم (ليلة الأحد) ٢٠٠١/٦/١٦ في السنابس، انشاء الله سنتمكن من تغطيته.

حيوية المجتمع المدني البحريني الضمان الأفضل للإنجازات

في ما يلي ملخص لمحاور المحاضرة التي ألقاها الدكتور منصور الجمري بمأتم بن خميس بالسنابس في ٢٠٠١/٦/١٦م

منذ منتصف فبراير الماضي والبحرين تمر بمرحلة انتقالية نحو شكل من أشكال الحياة السياسية القائمة على مشاركة المواطنين في صنع القرار. وقد بدأت هذه المرحلة الانتقالية بعد التصويت على الميثاق الذي حدد المبادئ الأساسية للحكم في البحرين.

الانتقال الديمقراطي:

حلل الفيلسوف الفرنسي توكفيل كيف حدث الانتقال الديمقراطي في الولايات المتحدة مشيراً إلى دور:

١) الرخاء الاقتصادي.

٢) نظام قانوني يسمح بالتطور.

٣) نوعية الممارسة الدينية في المجتمع والتي تدفع باتجاه التسامح والأخلاق.

إن الفترة الانتقالية في البحرين بحاجة إلى تدعيم الخطوات التالية:

١) التعاقد السياسي والإصلاحات الدستورية

٢) توطيد دولة القانون مع تثبيت استقلال القضاء.

٣) ضبط قواعد المراقبة الشعبية لتسيير الشأن العام.

٤) الشفافية في التعامل مع الثروات العامة.

٥) ترشيد إدارة الدولة وتحريرها من مراكز النفوذ المصلحية.

٦) تمكين المواطن من حقه الكامل في المواطنة وتعزيز علاقة الثقة والاحترام المتبادلة مع الحاكم، واعتبار المواطن الأساس والغاية من مشروع التنمية.

٧) تعزيز دور المجتمع المدني وإشراك الجمعيات الأهلية في تدبير القضايا التي لها علاقة بشؤون المواطن وإشراكها في بلورة المشروع المجتمعي الذي نطمح لتحقيقه.

٨) الانتقال من المنظور المثالي إلى الأمور الواقعية.

٩) تحول علاقة الدولة بالمجتمع من التخويف والإخضاع إلى الثقة المتبادلة.

١٠) انتقال السياسة من العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى علاقة المجتمع مع بعضه البعض.

١١) إدماج المرأة في التنمية والمشاركة السياسية.

١٢) حل مشكلة البطالة.

١٣) الشفافية في موضوع التجنيس.

حيوية المجتمع المدني كضمان للإنجازات:

من المصطلحات السياسية التي بدأنا تداولها بكثرة منذ مطلع هذا العام سعياً إلى تحقيقها الديمقراطية والمجتمع المدني. ولا بد لنا أن نتذكر أن هناك من يطرح هذه المصطلحات من وجهة نظر غربية صرفة، ووجهة النظر الغربية لا تتناسب مع وجهات نظرنا الاسلامية دائماً، ذلك لأن الغربي إنما يستخدم مصطلحات معينة وفي ذهنه أحداث تاريخ الغرب.

إلا أن الملاحظة الأخرى هي أن المصطلح ذاته يتغير محتواه مع الزمن لملائمة الظروف الزمانية والمكانية والخبرة الإنسانية. وهذا هو معنى المرونة في الفهم. فمثلاً، مفهوم الديمقراطية نشأ لدى اليونان القدماء وكان معنى ذلك حكم الشعب للشعب. أما المفهوم الحالي للديمقراطية فهو يعني المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لجميع المواطنين، ورقابة الأمة على الحكومة عن طريق برلمان منتخب من أفراد الشعب على أساس النظرية القائلة: "صوت واحد للشخص الواحد". ويشتمل مفهوم الديمقراطية الحالي حق نواب الشعب إصدار القوانين حول الحياة العامة بأغلبية الأصوات. وهذا يعني تحقيق مبدأ السيادة الشعبية.

وفي هذا السياق ازداد الحديث في العقدين الماضيين حول ضرورة إحياء المجتمع المدني، والذي تعتبر حيويته

المؤشر الأفضل لوجود أو عدم وجود ديمقراطية في بلد ما. ومصطلح المجتمع المدني قديم تطور مع الزمن، وتماماً كما هو الحال مع المصطلحات السياسية القادمة من عالم السياسة اليوم، فإن المفكرين الإسلاميين أخذوا المفهوم وتداولوه محاولين أسلمته.

فبعض المفكرين، ومنهم الشيخ راشد الغنوشي السيد محمد خاتمي طروحوا تأصيلاً للمجتمع المدني بالرجوع إلى المدينة المنورة ومراجعة أسس صحيفة المدنية، وكيف أنشأ الرسول (ص) مجتمعاً مدنياً قائماً على أساس التعاقد الاجتماعي الذي يسمح بالتجمعات المختلفة للتعايش ضمن إطار دستوري. (انظر صحيفة المدينة الولردة في كتاب باقر شريف القرشي حول السيرة النبوية). وهناك فلاسفة ومفكرون إسلاميون قدماء مثل الفيلسوف الشيخ ميثم البحراني وابن خلدون قد تعرضا لمفاهيم تقترب كثيراً من مفهوم المجتمع المدني.

حالياً هناك عدد من المفكرين الإسلاميين في مصر (كمحمد عمارة و محمد المسيري) لا يفضل استخدام مصطلح المجتمع المدني لارتباطه في أذهان الغرب بتطور معين في مجتمعهم. ولذا فهم يركزون على مصطلح المجتمع الأهلي ويقصدون بذلك نفس التركيبة المقصود منها ما يسمى بالمجتمع المدني.

الحديث عن "المجتمع المدني" يعبرعن السعي الحثيث لتقوية النسيج الاجتماعي المعتمد على تعدد الأنشطة القائمة على أهداف مجتمعية، يقوم بها أفراد المجتمع بصورة مستقلة عن تسلط وهيمنة "الدولة". أنشطة المجتمع متعددة ومتنوعة وتشمل جميع قطاعات المجتمع وطبقاته واهتماماته، ولهذا فإن "المجتمع المدني" الحيوي هو الذي يتمكن أفراده من تكوين أعمالهم الجماعية وممارسة أنشطتهم بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة، ولكن ضمن "حكم القانون الدستوري" العادل والمقبول من المجتمع. ويعرف المجتمع المدني بانه ذلك المجتمع الذي يتمتع بحرية التشكيلات الذاتية والطوعية التي تهتم وترعى شؤونا اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

هذا يطرح السؤال حول طبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات وأنشطة المجتمع المدني "غير الرسمية". فلكي يكون هناك عمل "ذاتي" حقيقي لا بد من الابتعاد عن الموافقة الرسمية على ما تقوم به المؤسسات الاجتماعية (الطوعية بالأساس). هذا لا يعني أن المؤسسات الاجتماعية لا تحصل على ترخيص. فكثير من الدول تتطلب أن يحصل أفراد المجتمع على ترخيص لبعض أنواع المؤسسات والجمعيات التي يكوّنها أفراد المجتمع. ولكن المقصود هو أن هذه المؤسسات الاجتماعية لا بد لها أن تمارس نشاطها ضمن حدود الدستور ولكن دون "تسلط" الدولة.

المجتمعات منذ القدم تنشأ فيها انشطة ذاتية. مثلا، عندما يتفق بعض الافراد لادخار جزء من معاشاتهم شهريا على ان يحصل احد الافراد على ما تم جمعه بصورة دورية فان ذلك يعتبر من التشكيلات البسيطة للمجتمع المدني.

المجتمع المدني الحيوي هو الرادع الحقيقي "لتسلط" الدولة على المجتمع. فالدولة التي تسعى لتركيز استقرارها وأمنها تسعى باستمرار لممارسة الضغوط التي تزداد لتصبح "تسلطا" مع الأيام، ودكتاتورية، وشمولية خانقة لكل النشاطات الاجتماعية. إذن المجتمع المدني يراد منه خلق التوازن بين سلطة الدولة وحقوق المجتمع. ولهذا فإن الدول المتقدمة المستقرة تعتمد في استقرارها الاجتماعي على حيوية "المجتمع المدني" الذي لا يأتمر بالدولة، ولكنه يلتزم بحكم القانون الدستوري.

وعلى هذا الأساس فإن الدول المتقدمة تحتوي على مؤسسات للمجتمع المدني تتنوع بين منظمات شبابية ونسائية، جمعيات مهنية، نقابات عمالية، مؤسسات خيرية ودينية، نوادي حرة، دور ثقافية وفنية، جمعيات للحارات والجيران، جمعيات الضغط بمختلف أشكالها.

وفي الأمم المتحدة، فإن المؤسسة الدولية اعترفت بدور المجتمع المدني من خلال السماح للمنظمات غير الحكومية (والتي هي منظمات خارج إطار الدولة وتشمل – في العادة – جنسيات مختلفة ولديها اهتمامات اجتماعية واقتصادية وبيئية)، بالاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات المنبثقة من المجلس، كمفوضية حقوق الإنسان، واللجان والمفوضيات الأخرى.

وقد برز دور المنظمات غير الحكومية بشكل قوي في العام ١٩٩٣، أثناء انعقاد "المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان" في فيينا، حيث استطاعت هذه المنظمات غير الحكومية الضغط والتأثير على برنامج المؤتمر رغم أنها لا تمتلك حق التصويت أو اقتراح المشاريع للتصويت. وقوة هذه المنظمات تزداد مع الأيام. وهناك دعوات لإصلاح الأمم المتحدة للأخذ برأي المنظمات غير الحكومية التي تمثل الشعوب أكثر من الحكومات التي تمثل "الدول القومية". وهذه الدول القومية اصبحت – ولاسباب عديدية – لا ترعى مصالح مجتمعاتها أو المجتمعات الأخرى بصورة حسنة، كما أثبتت السنوات منذ تكوين الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥.

مفهوم "المجتمع المدني" حصل على قبول الثقافات المختلفة بصورة أكبر من المفاهيم الأخرى. فلحد الآن لا يوجد اعتراض فكري ضد أصل المفهوم، والاعتراض الرئيسي يأتي من "الدول القومية" التي تحاول المحافظة على التضخم السلطوي لديها.

المجتمع المدني" الحيوي هو الداعم الرئيسي للمواطنة الصالحة. فالمواطن الصالح هو الذي يرعى شؤون مجتمعه دون تدخل أو تسلط الدولة.

مؤسسات المجتمع المدني تختلف عن المؤسسات والأحزاب السياسية التي تسيطر او تسعى للسيطرة على السلطة. المؤسسات المدنية المقصودة هي تلك الجمعيات الخيرية ومجموعات الضغط وغيرها، كما ذكر أعلاه.

مؤسسات المجتمع المدني لا تستهدف قلب النظام، وإنما تستهدف رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة على تلك المصالح. ومؤسسات المجتمع المدني يستفاد منها في الدول المتقدمة من أجل ممارسة التطوير والإصلاح المستمر للدولة. ولهذا فإن "تسييس" المؤسسات المدنية يجعلها وجها لوجه مع مؤسسات الدولة. وفي المجتمعات التي تسيطر عليها الدكتاتورية، فإن المواجهة هذه تكون حتمية وغير مريحة، ولا بد أن ينتصر فيها أحد الطرفان (القوى الاجتماعية أو الدولة) أو يتم التنازل من أجل خلق التوازن بين الدولة والمجتمع.

المجتمع المدني يتطلب أن تتحول "الحالة الجماهيرية" او"الحركة الجماهيرية" إلى مؤسسات أكثر تنظيما لكي تستفيد تلك الحركة من انجازاتها. والنخبة السياسية المنتظمة في الأحزاب السياسية التي قد تحظى بدعم تلك الحالات الجماهيرية لا تستفيد كثيرا، على المستوى البعيد، إذا لم تتحول الجماهير لوحدات اجتماعية منظمة ضمن إطار المجتمع المدني. بل على العكس، فقد تصبح الجماهير عبئا على نفسها وعلى النخبة السياسية التي تؤيدها. أن العمل الجماهيري يعتمد على التفاعل والحضور الجماهيري المباشر في الساحة ولكن هذا الحضور بحاجة للانتظام "مدنيا" لكي يستمر في عنفوانه. وهناك حالة جماهيرية جديدة خلقتها شبكة الإنترنت وعززتها ثورة الاتصالات التي تحرك الجماهير. وهذه الجماهير أصبحت أكثر تعليما وثقافة من الماضي. ولكنها أيضا تخضع لنفس الأمر، بمعنى، أن عليها أن تتحول لمؤسسات اجتماعية طوعية ومنظمة لكي تستفيد على المدى البعيد.

مفاهيم "المجتمع المدني" تتطابق كثيرا مع مفهوم "العقد الاجتماعي" الذي تحدث عنه الفيلسوف الإنجليزي جون لوك. كما تتطابق مع المفاهيم الثقافية الاخرى الداعية للحفاظ على الحقوق الاساسية والمدنية للمجتمع.

المجتمع المدني يعتمد على التفاهم المستمر بين أفراد المجتمع ويعتمد على الحديث المستمر والتفاعل مع القضايا. وهذه الأفكار تتشكل في مؤسسات بصورة "غير مركزية"، مكونة شبكة كثيفة من الهيئات المدنية لحفظ حقوق المجتمع ضمن الاطار الدستوري المتفق عليه بين الحاكم والمحكوم.

المجتمع المدني في البحرين:

حسب الإحصائية المنشورة في جريدة الأيام الصادرة اليوم ٢٠٠١/٦/١٦م فإن هناك ٥ جمعيات نسائية غير ما أشهر أخيراً، و٤٧ صندوقاً خيرياً و ١٢ تحت التأسيس، و ١٧ تحت الدراسة، و١٥ جمعية اجتماعية، وخمس جمعيات إسلامية، و ٢٨ مهنية، و٨ خليجية، و ٣٩ أجنبية، و٢١ جمعية تعاونية، وأكثر من ٢٠ جمعية تحت التأسيس والإشهار.

وهناك عددٌ آخر من المؤسسات التي تلعب دوراً في المجتمع المدني مثل المساجد والمآتم والنوادي واللجنة العامة لعمال البحرين، وهذه جميعها تضاف إلى تلك المسجلة كجمعيات أهلية.

إن البنية الاجتماعية التي تعاني من قوة العصبيات الفئوية (سواءً كانت طائفية أو قبلية أو حزبية) ومن تفشي القيم الاستهلاكية والروح الاتكالية وعدم احترام قيم العلم والعمل، وتفاقم الخلل السكاني ووأد دور المرأة، كل هذه العوامل من شأنها إضعاف المجتمع وتهيأته للخضوع لنهج دكتاتوري.

إن الهدف من تعزيز المجتمع المدني هو معاكسة الصفات المذكورة أعلاه، ويهدف إلى تكوين بنية اجتماعية قوية واندماج وطني يجعل من تفاعل افراده وتوجهاتهم نحو تأمين المستقبل من خلال تأكيد حقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وبالتالي خلق الأجواء المناسبة لتضرير العملية الديمقراطية القائمة على حق الناس في إدارة شئونهم.

إن حيوية المجتمع المدني تستهدف تقوية النسيج الاجتماعي ودعم قطاعات هامة أو تخصصات معينة أو اتجاهات واهتمامات اجتماعية، مثلاً:

– الصناديق الخيرية: هدفها مساعدة الطبقات الفقيرة ودعم الأعمال الخيرية العامة.

– اللجان العمالية: هدفها حماية الطبقة العمالية، التي تعتبر عصب الاقتصاد التنموي.

– الجمعيات المهنية: هدفها حماية المهن (كالطب والهندسة والمحاماة وغيرها) وتطويرها (وهذه هي الطبقة الوسطى).

– الجمعيات الثقافية: هدفها نشر الأفكار التي قامت من أجلها تلك الجمعيات.

– الجمعيات الحقوقية: هدفها حماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة وغيرها.

– الجمعيات شبه السياسية: هدفها طرح برنامج عمل سياسي للحياة العامة وتبني قوائم معينة لدعمها في الانتخابات. إذا كانت هذه الجمعيات تستطيع تشكيل حكومة فإنها تخرج من دائرة المجتمع المدني وتدخل في دائرة الدولة والحكومة (المجتمع السياسي).

أعتقد أن الأولويات المطروحة أمام القوى الاجتماعية الناشطة من خلال الجمعيات الأهلية هي:

١) تشكل الاتجاهات السياسية ضمن جمعية أهلية لكي تتمكن من ترتيب البيت الداخلي واتخاذ القرارات بصورة جماعية قائمة على الشورى وتساوي الأصوات بين العاملين، وبالتالي طرح البرامج السياسية والعملية أمام الجمهور.

٢) التعاضد جميعاً لحل مشكلة البطالة قبل أن تنفجر مرة أخرى بعد انقضاء الستة أشهر التي حددت لدفع إعانات وتوظيف العاطلين. فالمؤشرات تقول أن الإعانات والبرامج قد تتمكن من توظيف ثلاثة الى اربعة آلاف شخص ولكن لن تتمكن من توظيف جميع العاطلين. ونحن جميعاً بحاجة لثقافة جديدة تعطي القيمة القدسية للعلم والعمل وتعيد للجد والاجتهاد. وهذا أمر لابد لنا جميعاً حكام ومحكومين للتعاون لنشر الثقافة الجديدة المطلوبة لدعم الحلول. فالحلول ستفشل إذا لم تتوفر ثقافة مجتمعية وحكومية مترابطة تدفع الجميع باتجاه الكدح والتدريب والتعليم.

٣) تعزيز دور المرأة وإشراكها بصورة فعالة في اتخاذ القرارات في الشأن العام، وعدم تهميشها وإلا فإن نصف المجتمع سوف يختط طريقاً لوحده.

٤) إيجاد صيغ عملية بالتعاون مع القيادة السياسية بالبلاد لتفعيل الشفافية والمحاسبة خلال الفترة الانتقالية وحتى يتم انتخاب اعضاء البرلمان. وربما ان لجنة الباحثين عن العمل تمثل نموذجاً لصيغة مقبولة لأحداث الرقابة الشعبية على سير الأنشطة الحكومية في مجال حساس وحرج مثل قضية البطالة.

يوميات البحرين في شهر يونيو ٢٠٠١

٣٠ مايو

● أمر سمو أمير البلاد بتعديل قانون الجمعيات بما يتيح للعمال انشاء نقابة وطنية من أهدافها حماية مصالحهم وحقوقهم ومكتسباتهم وان تكون عنصرا فاعلا في مسيرة التنمية ودعم نشاط المجتمع المدني وذلك تفعيلا لما جاء بميثاق العمل الوطني لدولة البحرين فيما يتعلق بالجمعيات المهنية والنقابات. جاء ذلك خلال استقبال الامير اعضاء اللجنة العامة لعمال البحرين برئاسة عبد الغفار عبد الحسين وذلك بقصر الصافرية. وقال السيد محمد المرباطي، مستشار اللجنة إن هناك مراكز نقابية دولية لها حضورها على مختلف المحافل، ولها تأثيرها في تطوير العامل وتهيئته من كافة النواحي العلمية والعملية، فهناك الاتحاد العالمي للنقابات، ومقره براغ، والاتحاد الدولي للنقابات الحرة، والاتحاد الدولي للعمل، والاثنان مقرهما بروكسل، وإن انضمام النقابات العمالية البحرينية الى هذه الاتحادات يفتح أمامها آفاقاً واسعة للاستفادة النظرية من العمل النقابي، والاستفادة من آليات هذه الاتحادات التي تشكل لها مراكز على مستوى العالم. بينما قال المحامي عبد الله عبد الرحمن هاشم إن هذا التوجيه بتعديل قانون الجمعيات يعد تحولاً تاريخياً، إذ أن قيام النقابات العمالية سيساعد على حل الكثير من المعضلات والمشاكل المعلقة الأساسية في المجتمع بما يجعل النقابات قادرة على المساهمة في الإنتاج وإدارته بشكل أفضل.

قال وزير العمل والشؤون الاجتماعية ان عدد الاسر المحتاجة المسجلة لدى وزارة العمل قد بلغ ١٠٣٠٠ حالة، وهو رقم كبير مع انه لا يعكس العدد الكلي للاسر المحتاجة في البلاد. جاء ذلك بعد ان التقى الوزير يوم امس مع مسؤولي الصناديق الخيرية الذين قدموا للوزير تصورا مقترحا لمشروع تأهيل الاسر المحتاجة يتضمن أسماء أعضاء لجنة الصناديق الخيرية لتأهيل الاسر المحتاجة وأهداف اللجنة والهيكل التنظيمي للجنة والعلاقة بين لجنة تأهيل الاسر المحتاجة ولجنة الاستشاريين واللجنة الوزارية. كما يتضمن مواضيع أخرى تدور حول مفهوم الاسر المحتاجة والكفاية الانتاجية والمعايير التي تقاس بها الكفاية الانتاجية وآلية تفعيل الاسرة البحرينية للتمكن من الوصول الى الكفاية الانتاجية والاستراتيجية العملية لتطبيق هذا المشروع ثم الاقتراحات والتوصيات.

● وكانت مسيرة سلمية قد خرجت يوم امس الاول شارك فيها حوالي مائة من المواطنين الباحثين عن عمل. وخرجت المسيرة من امام مبنى وزارة العمل وتوجهت الى مبنى وزارة الاعلام، ورفع المشاركون فيها هتافات تطالب بتوفير فرص العمل وتقليص العمالة الاجنبية. بدأت عناصر تعمل ضمن جهاز التعذيب الذي يديره الحرس القديم في اصدار منشورات تهدف لتعكير اجواء الانفتاح السياسي في البلاد. وقد صدرت هذه المنشورات في الاسابيع الاخيرة بأسماء وهمية ولغة غير مهذبة للنيل من شخصيات معروفة. وأرسلت رسائل الى الصحف المحلية بأسماء غير حقيقية لتطرح قضايا مثيرة للجدل بهدف اثارة المشاعر وتمزيق وحدة الصف الوطني واثارة الحساسيات الطائفية. وقد استسخف المواطنون هذه الوسائل الرخيصة وطالبوا من يمارسها بالتحدث علنا خصوصا ان الاجواء التي تعيشها البلاد هذه الايام تسمح بذلك، واعتبروا ان الاختفاء وراء الواجهات الوهمية يؤكد وجود اهداف غير نبيلة وراء هذه المنشورات التي توزع احيانا عبر الانترنت او تبعث الى وسائل الاعلام.

● ومن جهة اخرى علم ان النادي الليلي الذي يملكه الجلاد المعروف عادل فليفل، قد أغلق بشكل دائم. وقالت شركة «بي ام ام آي BMMI» التي كانت تدير J J Murphys Irish Corner انها انهت عقد الايجار مع مالكه، وأنها استغنت عن خدمات الموظفين. وكانت هيئة السياحة قد اغلقت النادي قبل أقل من شهرين لانه كان يخالف اللوائح الرسمية. وكان فليفل قد استغل موقعه كمسؤول كبير في جهاز التعذيب لتسهيل مهماته ومصالحه الشخصية. وهناك مطالبة دولية بمحاكمة فليفل وعبد العزيز عطية الله وعبد الرحمن بن صقر وخالد الوزان بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية بسبب ممارستهم التعذيب بحق ابناء البحرين.

١ يونيو

● قفزت قضية «الفري فيزا» فجأة الى الواجهة، وأصبحت موضع نقاش وربما مزايدات احيانا. وبدلا من استهداف الجهات التي استغلت مواقعها في الحقبة الماضية واستوردت آلاف العمال الاجانب مقابل عمولات كبيرة وزجّت بهم في سوق العمل، تعمد بعض الجهات الرسمية لمطاردة هؤلاء العمال بطريقة غير لائقة احيانا. يأتي ذلك في الوقت الذي لا تزال فيه الحكومة عاجزة عن وضع حلول عملية وسياسات واقعية للتعاطي مع ازمة العاطلين عن العمل. وقد قام قسم التفتيش العمالي التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بسحب ١٨ ترخيصا من مكاتب توريد الأيدي العاملة الأجنبية لعام ٢٠٠٠ وذلك إثر «اكتشاف» عدم امتلاك أصحابها مكاتب قائمة لمزاولة نشاطهم فيها. ويجري الاعداد لسحب ١٧ ترخيصا آخر.

● وأكد رئيس قسم التفتيش العمالي الشيخ علي بن عبدالرحمن آل خليفة ان القسم اكتشف مخالفة ١٨ مكتبا لتوريد الايدي العاملة للمادة ١٥ من قانون العمل التي تنص فقرته الأولى على ما يلي: «ويقصد بمتعهد توريد العمال في تطبيق أحكام هذه المادة كل شخص يقوم بتوريد عامل أو جماعة من العمال الأجانب لأحد أصحاب الاعمال، ولا يجوز له مزاولة عمله الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية». وهناك استغراب كبير من عدم قيام الوزارة بأي اجراء من قبل مع علمها بالاضرار الناجمة عن سياسة «الفري فيزا» التي مارسها متنفذون في الحكم والتي شجبتها المعارضة منذ عشرين عاما. وحذرت المعارضة من معاقبة العمال الفقراء والتغاضي عن مسببي الكارثة في الاساس، مؤكدة على ضرورة احترام حق كل انسان يعيش على ارض البحرين والتعامل معه وفقا لنصوص دستور البلاد.

● وقد ارتفعت اصوات اعلامية وسياسية تطالب بمعاقبة المتسببين في الازمة وعدم حصر تنفيذ القرار بطرد العمال واعتبارهم كبش فداء.

● ومن جهة اخرى انفضت دورة مجلس الشورى بعد ان اشاد رئيسها بالمناخ السياسي الذي تعيشه البلاد. واتضح من خلال جلسات المجلس عدم جدواه في التأثير على سياسات الحكومة، وعجزه عن طرح اي مشروع حقيقي يتناسب مع تطلعات المواطنين. ولولا استمرار المعارضة السلمية المتحضرة وتدخل الامير بمشروعه الاصلاحي لما حدث التغيير الذي اضطر اعضاء المجلس للاعتراف به. وتمنت المعارضة التخلص من المؤسسات التي تثقل كاهل الدولة ولا تحظى بقبول المواطنين، مشيرة الى ضرورة التعجيل باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ اكثر من ربع قرن، ومؤكدة محوريته في العمل السياسي البحريني.

● ومن جهة اخرى تصاعدت الاصوات المطالبة بالسماح بعودة المواطنين البحرينيين الذين يصر رموز الحرس القديم على منعهم من العودة. وهؤلاء جميعا ضحايا سياسات الحقبة السوداء التي أدت الى ابعادهم قسرا عن البلاد. وهناك الآن ٦١ مواطنا بحرينيا في طهران ينتظرون السماح لهم بالعودة الى البلاد بعد ان تقدموا بطلباتهم الى سفارة البحرين في ايران. ولدى بعض هؤلاء عائلات واطفال يصل عددهم الى اكثر من ١٥٠ شخصا. ولا يعرف السبب الذي يمنع الحكومة من السماح لهم بالعودة سوى رغبة الحرس القديم في ابقاء الازمة. وكان هؤلاء قد أبعدوا خلال خمسة عشر عاما ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٥. وبالاضافة الى هؤلاء هناك قائمة من ٢٨ شخصا صدر في البداية قرار بالسماح لهم بالعودة ولكن سحب القرار لاحقا.

● وعلى صعيد آخر عقدت جمعية المحامين البحرينيين يوم الاثنين الماضي اجتماعا مهما بمقرها الكائن في حدائق كانو وذلك لاستشراف الآراء حول موضوع تحويل جمعية المحامين إلى نقابة. . واتفق الحاضرون على ضرورة العمل الجاد من أجل ذلك و اتفقوا على مواصلة اللقاءات لبلورة الأفكار للوصول إلى تشكيل لجان لوضع مشاريع لقانون النقابات ومشروع قانون محاماة جديد يتواكب مع الوضع النقابي الجديد و مسودة مشروع نظام داخلي للنقابة.

● ومن ناحية أخرى دعت الهيئة التحضيرية للاتحاد النسائي البحريني أعضاء الهيئة لعقد اجتماع لها في مقر جمعية نهضة فتاة البحرين الكائن في المنامة يحضره جميع ممثلي الجمعيات النسائية و اللجان النسائية في الأندية اللاتي تم تعيينهن من قبل الجهات التي يمثلونها في الهيئة و العضوات المستقلات اللاتي تم انتخابهن لعضوية الهيئة في الاجتماع الموسع للجمعيات واللجان النسائية و النساء المستقلات الذي عقد في شهر ابريل الماضي. وسيتم عقد أول اجتماع للهيئة التحضيرية يوم الأحد المقبل (٣ يونيو) وذلك لوضع مشرع الاتحاد النسائي البحريني و التقدم بطلب الإشهار من الجهات المختصة. ومن الجدير بالذكر أن هناك عناصر مشبوهة بعلاقتها بالحرس القديم يسوؤها تقدم المرأة البحرينية و تقدم مؤسساتها الداعمة للمجتمع المدني في ظل هذه المرحلة لذلك. ولكي تقوم بتخريب هذه الخطوة المتقدمة للمرأة وضرب المشروع وتعطيل التوجه الحضاري الجديد لنساء البحرين قامت هذه العناصر بالتداعي إلى اجتماع في صالة التاج بفندق الشيراتون بالمنامة عقد في يوم الأربعاء ٣٠ مايو بدعوى وضع مشروع اتحاد نسائي آخر ليكون تحت سيطرة الحرس القديم .وقد حضر هذا الاجتماع ٣٠ امرأة لا علاقة لهن بالجمعيات النسائية العاملة في مجتمعنا البحريني.

٤ يونيو

● لم تتضح بعد الدوافع وراء اثارة بلبلة واسعة حول زيارة اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، الى البحرين في مطلع الاسبوع المقبل، خصوصا بعد ان أكد هذا الناشط الحقوقي المعروف انه لا يهدف للتدخل في شؤون البلاد او اثارة القضايا الحساسة. وتشير المعلومات المتوفرة الى ان عناصر بجهاز التعذيب الذي أنشأه ايان هندرسون، تبذل جهودا كبيرة لعرقلة الزيارة او منعها، وتعكر اجواء البلاد باصدار بيانات بأسماء وهمية بهدف اثارة البلبلة في البلاد وتعكير الاجواء. وكانت مجموعة من اربعة رجال واربع نساء ومترجم (يعتقد انهم مرتبطون بجهاز التعذيب) قد ذهبت في ٢٨ مايو الى السفارة البريطانية لتخبر مسؤوليها برفض زيارة اللورد ايفبوري. وادّعى افراد المجموعة ان شعب البحرين يرفض الزيارة ويطالب بمنعها، وان اللورد ايفبوري سوف يستقبل بمظاهرات احتجاجية . وصدرت بيانات موقّعة بأسماء وهمية بهذا المعنى. وتكرّست القناعة بان هذه التحركات من عمل جهاز التعذيب عندما عمدت الصحافة الرسمية لنشر تلك البيانات والمطالبة بمنع الزيارة. وقد اتصل اللورد ايفبوري بسفير ا لبحرين في لندن وطلب منه توضيحا حول الموقف الحكومي من الزيارة خصوصا ان السفير كان قد وعده بتحديد مواعيد لمقابلة بعض المسؤولين. ولم يحصل اللورد ايفبوري على جواب حتى الآن.

● الى ذلك أصدرت اللجنة البحرينية لحقوق الانسان (منظمة مستقلة) يوم امس بيانا حول هذه القضية عبّرت فيه عن انزعاجها من ان يصبح الصحافة والاعلام «منبرا لمجهولي الوطنية ينفثون سمومهم وأحقادهم ويزرعون بذور الفتنة التي تهدد الوحدة الوطنية التي رعاها الأمير وتعهدها منذ توليه مقاليد الأمور». وأشارت المنظمة الى زيارات مماثلة من جهات دولية اخرى ساهمت في تحسين سمعة البحرين في الخارج. وبخصوص جهود اللورد ايفبوري قال البيان: «نحن بدورنا نثمن وباعتزاز وفخر كل كلمة حق، وموقف نبيل صدر عنه تجاه شعبنا في البحرين.». وانتهى البيان مرحّبا بأية زيارة من هذا النوع:

يوميات البحرين في شهر يونيو ٢٠٠١

«فليتفضل على الرحب من يريد أن يطلع ويزور بلدنا، وليس لدينا ما نخفيه ونحجبه، وقد سبق كما تذكرون بأن زارت البحرين منظمات وقرأتم ما كتبوه من إيجابيات».

● ومن جهة اخرى عقدت الليلة قبل الماضية بمأتم كرباباد ندوة مهمة بعنوان: «المجالس البلدية والمشاركة الشعبية»، شارك فيها كل من سيف البنعلي، مدير الهيئة البلدية المركزية والشيخ علي سلمان والمحامي عبد الشهيد خلف. وعرض البنعلي النسخة المنقحة والنهائية لمشروع الانتخابات البلدية الذي ينص على ان الاعضاء المنتخبين ٣٢ والاعضاء المعينين من قبل الحكومة ٨. وانتقد البنعلي وجود المجلس البلدي الى جانب نظام المخاتير الذي اعتبره «مرهقا لميزانية الدولة». ثم تحدث المحامي عبد الشهيد خلف وانتقد ايضا نظام المخاتير وبين مسؤولياتهم مستندا للجريدة الرسمية، وانتقد هده المسؤوليات باعتبارها «لاتضيف شيئا جديدا للواقع الموجود». كما اشار الى نقطة قانونية مهمة وهي ان لدى رئيس الوزراء صلاحية الفيتو ضد قرار المجلس البلدي، وطالب بتغيير دلك لانه يتعارض مع صلاحيات المجلس، وسوف يضفي عليه طابعا استشاريا كما هو الحال مع مجلس الشورى. اما الشيخ علي سلمان فقد اقترح ان تكون المجالس البلدية غير مركزية ولها صلاحيات واسعة كما طالب باعطاء المجلس البلدي صلاحيات اوسع. وكانت هناك مداخلة بالهاتف من الدكتور سعيد الشهابي من لندن.

● ومن جهة اخرى خرجت يوم أمس الاول بمنطقة السنابس مسيرة دينية ضخمة شارك فيها آلاف المواطنين. وتطرقت القصيدة التي رددها الاستاذ مهدي سهوان لهموم المواطنين مثل التجنيس وبناء المجمّعات التجارية بالقرب من الأحياء السكنية وما لذلك من آثار اجتماعية سلبية. وأقيم بمسجد فاطمة الزهراء عليها السلام بمدينة حمد الدوار الرابع إحتفال تأبيني بذكرى رحيل الإمام الخميني رحمه الله. وشارك في هذا الحفل كل من الشيخ عبد النبي القافود بكلمة وقصيدة شعرية للشيخ عبد الهادي المخوضر وأنشودة «صوت الإسلام للعالم». وكلمة للشيخ جابر الشهركاني وقصيدة للاستاذ مهدي سهوان، وقد حضر الحفل عدد كبير من المواطنين ومن بينهم المستشار للسفير الإيراني في البحرين .

٦ يونيو

● تفاعلت قضية منع الزيارة التي كان اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، يزمع القيام بها في نهاية هذا الاسبوع. فقد استلم هذا اليوم رسالة من الشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، سفير البحرين لدى المملكة المتحدة أخبره فيها بقرار المنع. وجاء في الرسالة ما يلي: "شكرا لك على الرسالة المؤرخة في ٤ يونيو. وكما أوضحت لك في رسالتي المؤرخة في ١ يونيو فانني أعبر عن أسفي لان زيارتك البحرين في الفترة ٩ – ١٦ يونيو غير ممكنة". واستمرت الرسالة في وصف التطورات الايجابية التي تحدث في البحرين في ضوء المشروع الاصلاحي الذي تبناه سمو امير البلاد. وجاء فيها: "ان الوقت الحالي هو وقت تغيير كبير في البحرين حيث ان هناك تطورات كبيرة وتنمية بوتيرة متسارعة. ونود ان نتاكد ان المعلقين الدوليين من خارج البحرين يحصلون علء الصورة الكاملة لهذه التطورات". وقال السفير ان آراء اللورد ايفبوري بصفته نائبا لرئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان مهمة جدا. وتمنى ان تتوفر فرصة اخرى للزيارة في اقرب فرصة.

● وردا على رسالة السفير، كتب اللورد ايفبوري رسالة طويلة عبر فيها عن استغرابه لقرار منع الزيارة بعد ان كان السفير نفسه قد اقترح المساعدة في ترتيب برنامجها. وتطرق الى للهجوم الذي شنته عليه الصحافة الرسمية وطالب السفير بشجبه. وقال انه اوضح في بيان انه لن يتطرق لما يثير الخلاف بل انه يرغب في مقابلة المسؤولين ونشطاء المجتمع المدني. واضاف انه مسرور لان سمو الامير بدأ بتحقيق مطالب شعب البحرين التي دعمها شخصيا، ولذلك يشعر بالاستغراب عندما يمنع من زيارة البلاد برغم موقفه الداعم لتلك الاصلاحات. وانتهت الرسالة بالقول: ان حق التعبير كما نصت عليها المادة ١٩ من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي وقعته البحرين تنص على حرية البحث عن واستلام وبث المعلومات والافكار بغض النظر عن الحدود الجغرافية".

● وكان الاستاذ عبد الرحمن النعيمي، قد كتب مقالا بجريدة " الايام" البحرينية بعنوان: "من بين كل البريطانيين ... اللورد ايفبوري هو الصديق الحقيقي لشعبنا". وجاء في المقال "لم يختلف اثنان على مصدر الخبر الذي كتب بذات الصياغة في الصحف المحلية الثلاث، فهو الذي اعتمد سياسة التمييز الطائفي البغيض طيلة الحقبة الاستعمارية وطيلة حقبة قانون امن الدولة، وهو المصدر المتضرر من الانفراج السياسي، والمتضرر من خلو السجون من المعتقلين والسجناء السياسيين، والمتضرر من الفرح الشعبي الكبير الذي غمر المواطنين بعودة أبنائهم من الخارج، والمتضرر من تكبيل يده عن التمادي على حريات المواطنين وحقهم في المطالبة بعودة الحياة البرلمانية". وبعد ان تطرق لمواقف اللورد ايفبوري الداعمة لقضايا شعب البحرين عبر عن استنكاره للتصريحات التي نشرتها الصحافة الرسمية خصوصا التصريح المنسوب لمصدر مسؤول بمنع الزيارة. وانتهى المقال الى القول: "أصحاب هذا التصريح ينطلقون بأن ما يجري في البحرين من حريات وتحركات وندوات تسيء إلى الحكومة وتضعفها وتقدم صورة مهزوزة عن هذا البلد الطيب، ونحن نرى العكس، فالديمقراطية والفرحة على الوجوه والندوات والاقلام الحرة الشريفة والتفاعل بين الحكم والشعب، تكبر الحكومة، وتكبر البلاد، وتحظى بالمزيد من التقدير لدى الدول الديمقراطية، وستكون موضع ثقة اكبر لدى المستثمرين الأجانب الذي يرون في هذا النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي دليل عافية لمجتمع عانى الكبير من التوترات في الفترة السابقة".

● كما كتب الصحافي عقيل سوار عمودا أثنى فيه على موقف الجمعية البحرينية لحقوق الانسان وعلى مقال الاستاذ عبد الرحمن النعيمي واستغرب فيه الحملة على اللورد ايفبوري جاء فيه: " الويل لنا, بعد الذي شهدناه من انفتاح. إن استقرت لنا شفة على شفة, أو انكفأت ألسننا, جبنا أو تعففا , حيال هذا , الذي لا يعنيه ما ستدفعه البحرين من سمعتها حين تروح صحافتها تخون من تخون وتسفه بمن تسفه من أبناء البلد , و من مقامات لها مكانة وسمعة دولية كاللورد إيفبوري, الذي يظنون أن إصابته بالسوء ممكنة , بإستكتتاب أقلام , يعرف الناس أنه لو يطلب منها شهادة زور بشأن الشمس ومن أين تشرق لما ترددت والله أن تخطئ سنن الحياة, و تربك تعاقب الليل والنهار, حتى لو استغرقها هذا تزوير كتاب الله".

● ومن جهة اخرى اقيم الليلة الماضية بمسجد الامام زين العابدين في بني جمرة حفل كبير بمناسبة مولد الرسول الاكرم عليه افضل الصلاة والسلام. وشارك في الاحتفال متحدثون من بينهم الشيخ عبد الامير الجمري والشيخ عيسى احمد قاسم والشيخ عيسى بن محمد آل خليفة، رئيس جمعية الاصلاح. وقد أكد الشيخ الجمري أهمية اقامة مثل هذا الاحتفال والتجمع الذي يمثل خطوة من خطى الوحدة والتقريب بين المذاهب الاسلامية. وهو هدية متواضعة لشهداء الاقصى وأطفال الحجارة، مؤكدا انه لا يوجد المسلم الذي لم يهتز ضميره وهو يشاهد المجازر التي يرتكبها الصهاينة. بعدها ألقى الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة رئيس جمعية الإصلاح كلمة أكد فيها حاجة الأمة الاسلامية الى الوحدة في ظل هذا الصخب المدوي من الحوادث المريرة التي تلدها الليالي الحبالى والتي أثقلت كاهل أمتنا ومزقتها كل ممزق. وأشار الشيخ عيسى الى ضرورة التخلي عن الغلو والتطرف والاستكبار ومحاولة كل مذهب وفريق إلغاء الفريق الآخر. مؤكدا ان الحل يكمن في الرجوع الى ثوابت الاسلام، والتفكير بعقل مخلص وبروح جديدة ونفس متحررة من آلام وجراحات الماضي في مستقبل واعد مشرق. ثم تحدث فضيلة الشيخ عيسى أحمد قاسم مركزا على ضرورة الالتزام بالخلق الاسلامي المتمثل في شخص الرسول الأمين، مشيرا الى ان أية محاولة للوحدة ينبغي الا تعتمد فقط على ضرورة الواقع، وانما لابد ان تقوم على الضرورة الاسلامية بشكل تكون فيه الوحدة خلقا وسلوكا عند كل مسلم. وليس كالإسلام أقدر من توحيد الصفوف. وفي ختام كلمته أكد الشيخ عيسى قاسم ان البحرين قادرة على ان تقدم نموذجا ناجحا للوحدة الإسلامية للعالم أجمع.

٨ يونيو

عاد الى البلاد يوم امس الدكتور منصور الجمري، احد رموز المعارضة في الخارج، بعد نفي قسري دام خمسة عشر عاما. وقد استقبل استقبالا حافلا لدى وصوله، وألقى كلمة بمسجد الامام زين العابدين بمنطقة بني جمرة امام حشد كبير من المواطنين. وجاء في كلمته اشادة بصمود الشعب خلال المحنة قائلا: «ان صمودكم ووحدتكم وارتباطكم الاصيل بدينكم وحبكم العميق لوطنكم، حقق ما عجزت عنه أمم خلت من قبلكم». وحيّا في كلمته الشهداء والسجناء ونشطاء حقوق الانسان من بحرينيين وغيرهم. ودعا الى وحدة الكلمة قائلا: «إننا بحاجة أن نصلح ذات بيننا ولا بد ان نقاوم نزعات التشرذم». وجاءت عودة الدكتور الجمري برغم محاولات اجهاضها من قبل رموز الحرس القديم الذين أصرّوا على منعه من العودة. ولم يُعط الاشارة الخضراء للعودة الا مساء امس الاول (الاربعاء).

● من جهة اخرى بدأت مشاعر التململ تسود الاوساط الشعبية والاعلامية بسبب بطء مسيرة الاصلاح وتنفيذ الوعود. وقد طرح الصحافي علي صالح في عموده بجريدة «اخبار الخليج» تساؤلات حول الانتخابات البلدية قائلا: ترى إلى أين وصل الإعداد لانتخابات المجلس البلدي، وأين ذهب قانون المجلس وانتخاباته، ومتى ستكون هذه الانتخابات، وما الذي يجعل المسؤولين في الدولة يؤخرون إعلان هذا القانون واجراء الانتخابات طيلة هذه الفترة؟ . وأضاف: «سمعنا عن انتخابات المجلس البلدي لأول مرة عام ١٩٩٩. ويومها قيل ان إعلان هذه الانتخابات سيكون بين نوفمبر وديسمبر من ذلك العام، وبعد ذلك تم تأجيل هذا الموعد حتى شهر مارس من عام ٢٠٠٠ ثم تأجل مرة اخرى الى اكتوبر من العام نفسه ثم الى ديسمبر، وبعد ذلك الى فبراير من العام الحالي، وحتى يومنا هذا والصمت مازال مطبقا بشأن انشاء المجلس البلدي وموعد اجراء انتخاباته».

● وما يزال الغموض يحيط بقرار منع اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان، من زيارة البلاد. ولم تقدم الحكومة تبريرا لذلك، لكن هناك مؤشرات بان المنع يعكس قوة الحرس القديم في الحكم، واستمراره في اساليب القمع والانتقام من الجهات التي وقفت ضد ممارساته خلال الحقبة السوداء.

● وعلى صعيد آخر، ربطت مجلة اقتصادية خليجية بين الاصلاح السياسي في البحرين والنمو الاقتصادي. فقد أكدت مجلة «جلف بيزنيس» التي تصدر شهريا في دولة الإمارات العربية المتحدة أن «الإصلاحات السياسية التي تمت في البحرين ستكون لها انعكاسات اقتصادية إيجابية. وأوضحت المجلة في مقال كتبته كارين توماس أن البحرين شهدت الكثير من التغييرات منذ أن تولى سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في مارس عام ١٩٩٩، حيث سعى من خلال عدة تحركات إلى استعادة الديمقراطية، واقترح إصلاحات سياسية مثيرة جدا، أهمها إلغاء قانون أمن الدولة، والعفو عن السجناء السياسيين وأعضاء المعارضة». وأكدت الكاتبة «أن المواطنين البحرينيين على استعداد وأكثر حرصا على العمل، لكن المشكلة أن الطلب على فرص العمل يزيد على النمو الاقتصادي». واختتمت المجلة مقالها بالقول: إن البحرين تتميز حاليا بمشاعر تفاؤل كبيرة تجاه تطوير اقتصادها وسوف يعمل الإصلاح السياسي على تدعيم تلك المشاعر.

● ومن جهة اخرى أثيرت تساؤلات حول المؤتمر الصحافي الذي أقيم بمجمّع البحرين

يوميات البحرين في شهر يونيو ٢٠٠١

الذي افتتح مؤخرا بالمنامة وشارك فيه رئيس بنك البحرين للتنمية والشيخ ابراهيم بن خليفة آل خليفة وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني وألين بوطبل، المستشار الاقتصادي بالسفارة الفرنسية، وأيوب الشيخ المدير التنفيذي لشركة «ريتيل أرابيا»، والمدير التنفيذي لبنك البحرين للتنمية. وأعلن بنك البحرين للتنمية مساهمته بمبلغ مليونين ونصف المليون دينار بشركة «ريتيل أرابيا» مالكة شركة جانت هايبرماركت ومجمّع البحرين. وتتصل بالتساؤلات بحقيقة ان الشركات المذكورة (ريتيل أرابيا وجانت هايبرماركت ومجمّع البحرين) كلها مملوكة لرئيس الوزراء، وان بنك البحرين للتنمية أنشيء لتقديم قروض بعيدة الامد بدون فائدة للقطاع الصناعي والشركات في البحرين بهدف توسيع قطاع الصناعة والتجارة في البلاد. ودخول البنك مساهما في المشروع المذكور يكشف ان رئيس الوزراء يقوم بدور الحاكم والتاجر في الوقت نفسه، ويستعمل الامكانات الحكومية لمصالحه الشخصية. وتقتصر مساهمته في المشروع على طرح الفكرة او الاسم ثم تقوم الدولة بتوفير القروض والارض والاستثمار. وتمنّت المعارضة ان تتوقف هذه الممارسات خصوصا في عصر الاصلاح السياسي، وان تكون هناك شفافية في السياسات والمواقف.

١١ يونيو

● لوحظ استمرار رموز الحرس القديم في ممارساتهم غير الانسانية بحق ابنا ءالبحرين. فالمواطن حسين الصايغ الذي عاد مؤخرا الى البلاد من منفاه في نيوزلاندا يتعرض منذ ايام لقمع شديد على يدي المعذب الاردني المعروف، محمود العكوري. وقد استدعي هذا المواطن عدة مرات وتعرض لمعاملة قاسية على يدي العكوري الذي يحاول اجباره على توقيع افادات مزوّرة للاحتفاظ بها في ملف هذا المواطن. وقد قرّر العكوري، وهو احد جلادي الجهاز الذي أسسه ايان هندرسون، حرمان هذا المواطن من جواز سفره برغم وجود قرار اميري عام بمنح الجنسية لكل ابناء البحرين. ويجري إعداد ملف خاص بالعكوري، الذي مزق أجساد شباب البحرين على مدى ربع القرن الماضي، لتقديمه الى الجهات الدولية بمحاكمة المعذبين. وناشدت المعارضة سمو امير البلاد بالاسراع في التخلص من رموز العهد القديم الذين يشوه استمرارهم في مناصبهم سمعة البحرين في الخارج.

● اما المواطن الشيخ حسن علي عبد الوهاب فقد منع في الايام القليلة الماضية من مغادرة البلاد عبر الجسر الذي يربط بين البحرين والسعودية، بحجة ان اسمه لا يزال على القائمة السوداء. وبرغم تأكيدات سمو الامير باصدار اوامر بالغاء تلك القائمة، الا ان الحرس القديم الذي يمسك بمفاصل الجهاز الامني يرفض تنفيذ تلك الاوامر. وكان عدد من الرموز المعروفة قد تعرض الشهر الماضي لمعاملة سيئة في مطار الكويت بحجة وجود اسماء بعض افراده على «القائمة السوداء» التي أعدتها حكومة البحرين.

● ولوحظ كذلك ان الحرس القديم استعمل اعتمد مستعارا هو «يوسف احمد» للتعبير عن سياساته القمعية في الصحافة المحلية. وقد كتب «يوسف احمد» عدة رسائل الى الصحف الرسمية يهاجم فيها الرموز المعروفة وكذلك اللورد ايفبوري.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم السبت الماضي مقالا للدكتور عبد الهادي خلف بعنوان: «هل تشهد البحرين نهاية ربيع آخر؟». وتساءل الكاتب: كيف ستتم تسوية الخلاف ما بين دعاة الانفراج السياسي، وفي مقدمتهم الأمير، وبين الحرس القديم، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء، وهو عم الأمير. وقال ان الامور ما زالت متداخلة، وما زالت الروابط قوية بين العناصر المحسوبة على كل من الطرفين. وأضاف: «لا تخلو البحرين من اصحاب نظرية المؤامرة المعروفة الذين يرون الخلاف القائم مجرد توزيع ادوار بين أطراف يهمها استمرار النظام واستقراره بأقل الاكلاف الممكنة». وانتهى الى القول: «ثبت بالملموس ان الناس لن تكتفي بالحدود الضيقة التي يقترحها الامير ومستشاروه للانفراج السياسي. ولن تقبل الناس ان يكون الانفراج غاية في حد ذاته ونهاية لمطاف النضال من اجل الديمقراطية في البلاد. كما ثبت بالملموس، ومن خلال الاقبال على شراء وتوزيع اشرطة الندوات العامة ان الناس لا ترى الانفراج السياسي الراهن، كما يراه النظام، مجرد اداة لكسب الوقت وتنفيس الاحتقان السياسي، بل تراه مرحلة لا بد منها للعبور نحو اصلاح سياسي فعلي يمهد الطريق نحو اصلاح ديمقراطي ويؤسس لبناء الدولة الدستورية التي بشر بها الميثاق».

● وعلى صعيد آخر تقيم جمعية المحامين البحرينية ندوة عامة تحت عنوان «المحكمة الدستورية ورقابة دستورية القوانين» يشارك فيها المستشار سالم الكواري القاضي بمحكمة الاستئناف العليا المدنية والمحامون عبدالله هاشم ويوسف خلف، وذلك يوم الاحد ١٨ يونية الجاري بنادي العروبة. وتأتي هذه الندوة في بداية النشاط العام للجمعية وفي اطار الندوات النوعية في ظل التطورات الاخيرة التي تشهدها البلاد.. كما شكل التنظيم العمالي فريق عمل بدأ مهمته في إنشاء النقابة الوطنية لعمال البحرين.. ويقوم الفريق الآن بوضع اللوائح والأنظمة الخاصة بالنقابة تمهيدا لطرحها على الجمعية العمومية للجنة العامة لعمال البحرين لمناقشتها وإقرارها.

● وعلى من جهة اخرى ان موظفي شركة «جاينت سوبرماركت» في مجمّع البحرين قاموا باضراب عن العمل للمطالبة برفع الحد الادنى للرواتب. وكانت وزارة العمل قد حددت ذلك بـ ١٢٥ دينارا في الشهر (٣٣٠ دولارا امريكيا تقريبا)، بينما يقل ما تدفعه الشركة في الوقت الحاضر عن ذلك بمقدار الثلث. وكانت الشركة قد حصلت الاسبوع الماضي على قرض قدره ٢,٥ مليون دينار من بنك البحرين للتنمية. والشركة مملوكة لرئيس الوزراء.

١٣ يونيو

● تسود البلاد هذه الايام اجواء طيبة من الوئام والتقارب بين ابناء البحرين خصوصا في مجال الحوار الاسلامي – الاسلامي، وهي ظاهرة تبعث على ارتياح المواطنين جميعا. فقد أقيمت الاحتفالات بمناسبة مولد الرسول الاكرم عليه افضل الصلاة والسلام في مناطق عديدة وشارك فيها علماء ومثقفون من ابناء الطائفتين الاسلاميتين الرئيسيتين في البلاد. ففي منطقة سترة أقيم يوم امس الاول احتفال كبير بالمناسبة شارك فيه عدد من المتكلمين من بينهم الدكتور منصور الجمري. وفي الليلة نفسها أقام الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة، رئيس جمعية الاصلاح بالمحرق حفل استقبال حضره كل من الشيخ عيسى احمد قاسم والشيخ عبد الامير الجمري. وتحدث الثلاثة بلغة فيها الكثير من التقارب والايجابية، الامر الذي ترك انعكاسات طيبة في نفوس الحاضرين ووفر لمفهوم الوحدة الاسلامية مصداقا آخر.

تراجعت الحكومة عن قرارها الذي منعت بموجبه اللورد ايفبوري من زيارة البلاد. ففي ١٠ يونيو كتب السفير البريطاني، بيتر فورد، رسالة الى اللورد ايفبوري جاء فيها: «أعبر عن أسفي لتأجيل زيارتك، ولكنني علمت الآن من وزير الخارجية ان الزيارة ممكنة في شهر يوليو، وهذا خبر جيد». وفي اليوم التالي (١١ يوليو) كتب الشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، سفير البحرين في لندن، رسالة الى اللورد دعاه فيها لزيارة البحرين في الاسبوعين الاولين من شهر يوليو. وجاء فيها: «ذكرت لك في رسالتي في ٥ يونيو انني آمل ان اقدم لك دعوة لزيارة البحرين في المستقبل القريب، وان ذلك ليس سوى تأجيل من اجل ان تثمر التطورات التي تحصل في البحرين حاليا. ويسعدني ان اقدم لك دعوة لزيارة البحرين، ولاذ أدري ما اذا كان النصف الاول من يوليو سيكون فترة مناسبة». وجاءت الرسالة بعد أقل من اسبوع من الرسالة التي طلب فيها السفير من اللورد ايفبوري تأجيل زيارته حتى نهاية العام. وبعد الرسالة الاخيرة بعث اللورد رسالة الى السفير أخبره فيها بانه لن يستطيع زيارة البحرين الا في سبتمبر/اكتوبر المقبلين نظرا لارتباطاته قبل ذلك. وجاء فيها ما يلي: «اتمنى انه اذا خططنا لتلك الزيارة، فسوف يحالفنا الحظ في المرة الثالثة. انه لأمر محرج لي ان أكون سببا لازعاج البعض هذه المرة، واود ان اقول ان الامر ما يزال غامضا بالنسبة لي، لماذا لم يتسع المشروع الاصلاحي لزيارتي التي كانت مزمعة هذا الشهر. فاذا كانت الزيارة التي كانت معدة للبحرين قد ألغيت قبل موعدها بوقت قصير بعد حملة اعلامية ضدها يبدو انها تحظى بموافقة رسمية، فما هي الضمانات بان ذلك لن يتكرر مرة اخرى». وكانت مجموعة من الشخصيات المرموقة تمثل اتجاهات سياسية اسلامية ووطنية قد بعثت برسالة الى اللورد ايفبوري تعبر عن استيائها لقرار تأجيل الزيارة وتشيد بمواقفه الداعمة لشعب البحرين وتتمنى ان تتم الزيارة في القريب العاجل.

● ومن جهة اخرى بدأ المواطنون بطالبون بتقصي الحقائق في بعض الممارسات التي لا تتناسب مع روح الاصلاحات التي طرحها سمو الامير. فبعد ان تم توريط بنك البحرين للتنمية في مشروع مجمّع البحرين الذي يملكه رئيس الوزراء، يشير المواطنون الى عدد من القضايا التي تتسم بقدر من الممارسات غير المستقيمة. فمثلا يتحدثون عن قطعة ارض بالمنطقة الدبلوماسية منحت لشقيق وزير شؤون مجلس الوزراء الذي كان ينوي بناء محطة لبيع البترول. وبعد احتجاجات من الشركات العاملة في المنطقة تدخل ولي العهد وأوقف المشروع. ويطالب سكان منطقة الزنج بالتحقيق في ظروف بناء عمارة كبيرة لاحد المسؤولين الحكوميين برغم احتجاجاتهم. فالعمارة التي أقيمت على ارض منحتها وزارة الاسكان للمسؤول الكبير، تغطي على المنازل بشكل مزعج ويعتبر السماح ببنائها في غير مكانه. هذا في الوقت الذي أعلن فيه اميرالبلاد عن مشروع اعمار القرى التي بقيت بدون رعاية منذ عقود. وكان لذلك القرار وقع طيب في نفوس المواطنين.

١٥ يونيو

● ينتظر عدد من المواطنين تحديد مصير حريتهم غدا بعد اجراءات قمعية تؤكد استمرار هيمنة الحرس القديم على شؤون البلاد. ومن هؤلاء مجموعة من المواطنين العاملين بدائرة الجوازات يقومون بتنظيم حركة المسافرين على جسر البحرين – السعودية. فقد تحدث هؤلاء على شاشة التلفزيون عن ظروف عملهم القاسية وكيف انهم يقضون ساعات متواصلة بدون راحة، وان عليهم ضبط مرور ا لمسافرين وفق اجراءات صعبة من وزارة الداخلية. وطالبوا كذلك بمساواتهم بموظفي الجوازات بمطار البحرين. وفي اليوم التالي، استدعى الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة ستة منهم الى مكتبه وقام بالتحقيق معهم بطريقة سيئة جدا. ثم وضعهم امام واحد من خيارين: فاما ان يقدموا رسالة اعتذار له لما قالوه، والا فسوف يفصلوون من وظائفهم. واعطاهم فرصة حتى يوم غد (السبت) لتحديد موقفهم. وساد شعور عام بالاستياء من هذه التصرفات القمعية التي تعكس استمرار عقلية القمع السابقة لدى المتنفذين في الدولة المحسوبين على الحرس القديم.

● كما يواجه المواطن عادل السنكيس يوم غد قرار جهاز التعذيب حول مصيره. فقد عاد هذا المواطن الى البلاد يوم امس بعد خمسة اعوام من الغربة، وبدلا من تسهيل اموره في المطار، حاول عناصر الحرس القديم استفزازه وتهديده، وأبقوه داخل المطار ساعتين فيما كان اهله واصدقاؤه في انتظاره. ولم يسمح له بدخول البلاد الا بعد جهد كبير من عائلته. ومع ذلك طلب منه الحضور صباح غد الى قسم التحقيقات الجنائية بمركز التعذيب. وهنالك خشية من ان يتعرض هذا المواطن الى معاملة سيئة خصوصا بعد ان كرر عناصر جهاز التعذيب رفضهم الاصلاحات الاميرية كما جاء على لسان المعذب الاردني المعروف، محمود العكوري قبل يومين. وناشدت المعارضة أمير البلاد اتخاذ قرار شجاع بالتخلص

يوميات البحرين في شهر يونيو ٢٠٠١

من عناصر الحرس القديم الذي يعمد لعرقلة الاصلاحات بكل الوسائل المتاحة له.

● ذكرت صحيفة «أخبار الخليج» يوم امس ان اللجنة المشتركة بين وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والداخلية بدأت في اتخاذ اجراءات أخرى «للقضاء» على (الفري فيزا) في البحرين، تتمثل في مداهمة الشقق السكنية في مناطق الحورة والقضيبية على وجه الخصوص. فقد وقعت حوادث عدة لمداهمات اللجنة عن طريق تنكر رجال الأمن بزي «موظف أمن» لاحد الفنادق، وما ان يفتح باب الشقة حتى تبدأ حالة الاستنفار والفوضى ومحاولات الهروب، لان موظف الامن يبدأ في التفتيش على البطاقة السكانية. ومنذ ان طرحت القضية قبل بضعة اسابيع عمد بعض العمال الاجانب في التنكر والاختفاء، بينما طرحت تساؤلات حول مدى فاعلية هذه الاجراءات اذا لم تطل القائمين على هذه الممارسات من المتنفذين. وتعليقا على هذه الاجراءات قال السيد سلمان كمال الدين نائب رئيس الجمعية البحرينية لحقوق الانسان: ان الممارسات التي تقوم بها اللجنة غير مقبولة أبدا وهي تسيء الى سمعة البحرين، لان هؤلاء الناس لديهم في دولهم جمعيات لحقوق الانسان وبرلمانيون وأحزاب من الممكن جدا ان يعملوا على تشويه صورة وسمعة البحرين بعد عضويتها في لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة، بينما قال قال الدكتور عباس هلال، رئيس جمعية المحامين البحرينية: إن هذه العمالة أصبحت أمرا واقعا وبأعداد كبيرة واستمرت بشكل متدفق وشعرت بالاستقرار، وهذا الاستقرار نشأت عنه التزامات متبادلة مع الآخرين في جميع المهن، ولمعالجة هذا الوضع يجب ان تكون هناك حلول مدروسة، وهذه الحلول التشريعية والاقتصادية يجب ان تكون وفق تخطيط وليس مجرد ردة فعل، وان تكون هذه الحلول قانونية وفق نظم حتى لا تخلق ارباكا، وكي لا تمس حقوق هذه العمالة وحقوق الآخرين.

● وعلى صعيد آخر هدد ٥٠ مقاولا من قطاع التشييد والبناء غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتوقف عن دفع رسوم العضوية لها إذا لم توافق على مطلبهم بوقف العمل بالنظام الجديد للبحرنة في قطاع التشييد والبناء الصادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وطالب المقاولون بأن تتأكد وزارة العمل أولا من عدد المؤسسات التي تعمل في مجال المقاولات، ومن معرفة الرقم الصحيح لعدد العاطلين عن العمل الذين يرغبون في العمل بقطاع المقاولات، ومن ثم الاتفاق مع لجنة المقاولين على المعايير والمهن المناسبة للراغبين في العمل بالقطاع. وإذا تم التأكد من عدد العاطلين تقوم الوزارة بتوزيعهم على عدد المؤسسات التي تعمل في مجال المقاولات ومن ثم الخروج بنسبة بحرنة جديدة ومعقولة في هذا القطاع، فإذا تمت موافقة الغرفة والوزارة على هذه المطالب فإن المقاولين سيتعهدون من جانبهم بالتقيد بأي نسبة تتوصل إليها الأطراف المذكورة. وتركزت المناقشات على أن المقاولين الذين حضروا الاجتماع لا يستطيعون تلبية شرط وزارة العمل برفع نسبة البحرنة في مؤسساتهم إلى ١٥٪ لعدم وجود البحرينيين الذين يقبلون العمل في هذا القطاع والذين يعتبرون أعماله شاقة ومتدنية وغير مجزية.

١٨ يونيو

● فيما يستمر الحرس القديم بحكومة البحرين في عرقلة عودة بعض المواطنين استمرت المطالبة بحل هذه ا لمشكلة التي تنغص عيش مئات المواطنين داخل البلاد وخارجها. فبالرغم من انتظار هؤلاء شهورا على أمل السماح لهم بالعودة فان عودتهم ما تزال غير محسومة، وما يزالون يعيشون على الوعود التي لم يتحقق منها شيء حتى الآن. وفي طهران حيث يعيش اغلب هؤلاء بعد ابعادهم القسري من وطنهم، استمرت الاتصالات بينهم وبين سفير البحرين ولكن بدون جدوى. وقد كتب هؤلاء رسالة الى الشيخ عبد العظيم المهتدي البحراني المهتم بالقضية وطرحوا عليه اربع نقاط: تحديد فرصة كافية للحكومة لحل المشكلة قبل القيام بحملة اعلامية، اعلان موعد لتجمع امام سفارة البحرين في يطهران، ابلاغ منظمة العفو الدولية بالمشكلة وفتح حساب مصرفي لدعم النشاطات المرتبطة بهذه المشكلة. وقد كتبت المنظمةالبحرينية لحقوق الانسان رسالة الى هؤلاء، وقسّمت المبعدين الى نوعين هما: «المبعدون الذي تم سحب جوازاتهم واسقاط الجنسية عنهم ومن ثم تسفيرهم، والمبعدون الذين لا توجد لديهم جوازات عندما تم ابعادهم مع أنهم من مواليد البحرين». وأضافت: «أما بشأن الذين تم اسقاط الجنسية عنهم فنحن نتوقع أن يتحرك موضوعهم في الأيام القليلة القادمة بعد حصرهم وتقديم لوائحهم للأمير. وبما أن اسقاط الجنسية عنهم تم بمرسوم أميري فأرجاع الجنسية يتم أيضا بمرسوم. وكذلك نتوقع صدوره في المستقبل القريب انشاء الله. أما بالنسبة للمبعدين الذين لا يحملون أي جنسية عندما تم تسفيرهم، فاننا بحاجة الى تضافر الجهود الخيرة من الأقلام الشريفة في صحافتنا الحرة مع جميع القوة الوطنية الفاعلة في الساحة وبالتعاون مع الجمعية البحرينية لحقوق الانسان لاثارة هذا الموضوع على أعلى المستويات والدفع نحو تحقيقه».

ما يزال عدد كبير من السجناء السياسيين السابقين بانتظار اعادة الممتلكات التي استولت عليها عناصر الامن. وتشمل تلك الممتلكات مجوهرات وأموالا واجهزة كومبيوتر ومكبرات الصوت. وبالرغم من مراجعة السلطات المختصة الا ان هناك صمتا من جانبها، ولعل ذلك يعود الى ان بعض هذه الممتلكات اصبحت بأيد غير امينة لا تريد اعادتها. ويحاول الطرف الاصلاحي الذي يمثله سمو الامير وولي العهد انهاء ذيول الحقبة السوداء، حيث اعيدت بعض الاموال التي نهبت من المواطنين. وناشدت المعارضة اصحاب الممتلكات المصادرة الاتصال بالجمعية البحرينية لحقوق الانسان لتقديم قائمة بها على أمل استردادها.

● نشرت صحيفة «أراب تايمز» قصة مأساة مدرس فلسطيني في البحرين تعرض للقمع المتواصل على ايدي ضباط وزارة الداخلية. فقد عمل هذا الاخ الفلسطيني، محمد شكري، مدرسا لمادة الرياضيات بمدارس البحرين منذ ١٩٦٨، ولكنه اصبح الآن رهينة بيدي الضابط نعمان حسن عيسى الحسن، حسب قوله. وقد نشرت الصحيفة المذكورة تفصيلا لمأساة هذا الاخ الذي أصبح مهددا هو واسرته المكونة من عشرة اشخاص بالابعاد. وقال في الرسالة التي نشرتها الصحيفة: «أقول لأهلي في فلسطين أنكم تقاسون من اليهود فهو القليل جداً مما نقاسيه هنا من هذا الضابط فنحن ما بين سجن ومحكمة ومضايقة بالتليفون وغير ذلك بل تجاوز الأمر بفصلي من وزارة التربية والتعليم في الوقت الذي أحصل فيه على مكافأة نوعية العمل من الوزارة نفسها ومن ثم يقوم ضابط آخر في إدارة الهجرة والجوازات بمطالبتنا بالرحيل منذ يوليو ١٩٩٩م فيحجز جوازاتنا منذ تلك اللحظة ولا يزال مصراً على مغادرتنا من البحرين».

● وعلى صعيد آخر شارك الدكتور منصور الجمري في عدد من الندوات واللقاءات، ومنها ندوة في منطقة كرباباد واخى في السنابس . أقيمت ندوة كرباباد في ١٤ يونيو بعنوان: «الوضع الراهن: التحديات والفرص المتاحة»، وتحدث في الاولى حول التطورات التي تحدث في البلاد وشروط نجاح الاصلاحات السياسية الجارية. اما ندوة السنابس فكانت في ١٦ يونيو بعنوان: «حيوية المجتمع المدني كضمان للانجازات». وتحدث عن مفهوم المجتمع المدني وتطوره عبر العصور، مشددا على ضرورة تشكيل مؤسساته كضمان لاستقرار الوضع وتطوره. وحفلت الندوتان بمشاركة واسعة وحوار ساخن.

٢٠ يونيو

● عقدت جمعية المحامين البحرينية بالتعاون مع نادي العروبة يوم امس الاول ندوة حول المحكمة الدستورية والرقابة على دستورية القوانين شارك فيها عدد من المختصين. وقال القاضي سالم الكواري ان الحياة الدستورية تبدأ بالدستور في أعلى السلم القانوني للدولة وتليه باقي التشريعات، هذا مع فرض أن يحترم القانون الأدنى القانون الأعلى، فلا يجوز أن يخالف التشريع العادي الدستور أو تخالف اللائحة القانون. وتطرق الى ثلاثة انواع من الرقابة: دستورية وسياسية وقضائية مفصلا في دور كل منها. وقال المحامي عبد الله هاشم أن المشروع الدستوري البحريني راعى احتمالية التشكيل المزدوج للمحكمة الدستورية العليا من عناصر سياسية ورجال قضاء حسب ما نصت عليه المادة (١٠٣) . وتطرق الى الفساد الاداري في المجتمعات والى انماط الممارسة الدستورية وعلاقتها بالقضاء في عدد من بلدان العالم. أما المحامي يوسف خلف فتناول الجهة المنوط بها بحث مدى دستورية القوانين واللوائح فقال: اختلفت النظم القانونية في هذا الشأن فمنها من عهد إلى الرأي العام للرقابة على دستورية القوانين ومنها من عهد بالرقابة إلى السلطة التشريعية ذاتها ومنها من أناط الرقابة بهيئة سياسية، والغالب الأعم في النظم القانونية الحديثة هو أن يعهد بأمر الرقابة على دستورية القوانين إلى القضاء. وقد تخير الدستور البحريني أسلوب الرقابة القضائية بأن قرر أن يعهد بهذه المهمة إلى جهة قضائية مستقلة وفق ما نصت عليه المادة (١٠٣).

● وعلى صعيد آخر قال الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجوازات في لقاء مع ممثلي سفارات بنجلاديش والهند وباكستان، ان المعاملة الانسانية تسود كافة اجراءات تسفير العمالة المخالفة، وان هناك مبالغة في أعداد وأرقام الذين تم تسفيرهم من العمالة الأجنبية وفي مؤتمر صحافي لاحقا قال الشيخ راشد ان معدل تسفير العمالة المخالفة يدور حول معدله الطبيعي خلال الاشهر الخمسة الماضية وهو من ١٥٠ ـ ١٨٠ شخصا كل شهر. واضاف ان التسفير شمل المخالفين لنظام الهجرة ونظام العمل أو الذين رفعت عليهم قضايا. وأشار وكيل وزارة الداخلية الى أن اجهزة الإدارة تسعى بأقصى طاقتها لمواجهة العمالة السائبة أو الهاربة «الفري فيزا» فهي ظاهرة موجودة في كل مكان وقال ان القضاء على هذه الظاهرة يكمن في حلين: الأول انشاء شركات ذات كيان مؤسسي تقوم بتوريد وتوزيع الأيدي العاملة الفنية المتخصصة، وخدم المنازل والثاني التحويل المحلي للكفالة بمعنى نقل العمالة السائبة والهاربة الى كفيل آخر في حاجة اليها ليتم وضعها في اطارها القانوني. وكانت المعارضة قد طالبت بان يتم التعامل مع هؤلاء العمال بطريقة انسانية وفقا للمعايير الدولية والاسلامية. وقالت انها تؤمن بضرورة تنظيم العمالة الاجنبية وتقليصها الى ادنى قدر ممكن خصوصا مع استمرار البطالة في صفوف ابناء البحرين، لكن ذلك يجب ان يتحقق في اطار احترام حقوق الانسان.

● ومن جهة اخرى تمنت ا لمعارضة ان تمارس دول الخليج ضغطا على الولايات المتحدة الامريكية لتغيير سياستها الداعمة للكيان الاسرائيلي. جاء ذلك في ضوء التمرين العسكري المشترك «حسم العقبان ٢٠٠١» المقام حاليا في البحرين الذي شاركت فيه دول مجلس التعاون الخليجي. وبرّر المسؤولون اجراء هذه المناورات بانها تهدف لاقرار الامن والاستقرار في المنطقة، وان الولايات المتحدة الامريكية تشارك فيها بهذا الهدف. وتمنت المعارضة ان تتحول تصريحات الامير سلطان بن عبد العزيز حول المقاطعة العربية لـ «اسرائيل» الى نهج عملي خصوصا من قبل دول الخليج التي يهدف الكيان الاسرائيلي لاختراقها.

● ومن جهة اخرى لم يعرف بعد مدى جدية سفارة البحرين في طهران بشأن السماح للمواطنين البحرينيين المبعدين الذين يعيشون في ايران بالعودة الى بلدهم. وكانت السفارة قد أبلغت عددا منهم باجتماع سيعقد بالسفارة ويشارك فيه بعض المسؤولين بوزارة الداخلية مع بعض المبعدين. ويهدف الاجتماع الى بحث مشكلة هؤلاء المواطنين الذين لم يسمح لهم بعد بالعودة الى بلدهم. وكان امير البلاد قد وعد بحسم مشكلة هؤلاء في وقت لا تتجاوز نهاية هذا العام، غير ان الوضع بقي راكدا كما كان ولم تتخذ اية خطوة لحل المشكلة.

عابر سبيل أدى أمانته وعاد الى ربه

مرّ مسرعا وما لبث ان غاب. ترامت اليه الانظار فعجزت عن اللحاق بموكبه الذي لاح كالبرق الخاطف. كان يحمل على ظهره حملا ثقيلا قال لبعض مريديه انه امانة، سلّمها ومضى. رفض ان يأخذ من حطام الدنيا ما يشدّه اليها. كثيرا ما كان يردد : فاز المخفّون، وما أكثر ما عاتب نفسها حين يتثاقل الى الارض، ويسألها ان كانت رضيت بالحياة الدنيا من الاخرة، فهو يعلم ان متاع الدنيا في الآخرة قليل. كان كثير النفرة، شديد المراس، يواجه عدوه بقلب صلب فلا يرجع حتى يؤدي دوره. وما اكثر الادوار التي قام بها شاهدا وشهيدا. فالحياة عنده لا تساوي شيئا الا ان يأمر بمعروف او ينهي عن منكر. الظلم عنده ذروة المنكر وقمة الفحشاء، فهل يستطيع تجاهله او التغاضي عنه؟ ما قيمة الحياة اذا عاشها المرء ذليلا، قنّا، مستعبدا، مقهورا؟ لا قيمة للعيش الا اذا وفر للانسان كرامته وحريته، وحفظ له قيمته وحقوقه. فاذا لم يتحقق ذلك فالموت هو السبيل لذلك.

طلعته كانت خاطفة، وكذلك البدر عندما يغتاله الخسف. مرّ على القوم وهو لا يلوي على شيء، توقف عندهم وتحدث اليهم، بادلهم الآراء وقال لهم: لا تأسوا على المصاب فما عند الله خير وأبقى. وتلى عليهم قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون. نظر الناس في عيونهم، وتفرّس في أحداقهم ليعرف الصادق من المبطل، ويقرأ في وجوههم ما تخفيه قلوبهم ونفوسهم، فلقد عركته التجربة وعرف الناس ومعادنهم ورفض ان يستغفل بالمظاهر او يخدع بما هو زيف وضلال. في تاريخه النضالي الطويل كان يتطلع لخدمة ابناء قومه ويتعبد بذلك الى الله سبحانه وتعالى، فحياته عبادة وانحناء نحو الله، ولا مجال للتكبر والاستعلاء. ما يهمه ان يستمر جهاده حتى يحقق الله على يديه ما فيه صلاح هذه الامة. لا مكان في نفسه لحب الذات او القفز على ظهور الآدميين، وكل طمعه ان يوفقه الله لخدمة الشعب والذود عن حياضه. حديثه كان يقطر بالحكمة والفطنة برغم حداثة سنه. بصيرته تخترق الحجب وتنير له الطريق، فهو على هدى من ربه.

عندما توقف ليسلم الامانة كان صادق القول، بليغ الخطاب، قوي الشكيمة، عزيز النفس. شفتاه غطتهما ابتسامة الرضا، وجبهته الشامخة كانت مرآة لشموخ المناضلين وصمودهم، وعيناه تنظران في الافق البعيد بحثا عن أمل يستهويه. الناس من حوله تنتظر خطوته التالية. لقد سلّم ما استودعه وهمّ بالرحيل، وقلوب المظلومين تخفق نحوه وشفاههم تختلج بالدعاء له بالنصر. لم يحمل معه شيئا من حطام الدنيا وشهواتها، فلكها دون ما أعدّه الله له من ثواب وجزاء. كان يبحث عن راحة الضمير وصفاء السريرة وبهاء الايمان، فوجد كل ذلك عندما تقدم الركب وقدّم أغلى ما يملك. لقد كان يكرر لاخوته ان حياته ليست ملكا له، وان الله وحده هو الذي يحيي ويميت، وما يهمه ان يكون مستعدا للقاء ربه في كل لحظة. لم يبحث عن مال او جاه بل عن حق وموقف ورسالة. هو اليوم عنوان كل ذلك. في قلوب الشعب يعيش حيا مكرّما، وفي عالم الخلود يتحرك بين الشهداء والصديقين. ما أخف حمله وأثقل وزنه عند ربه، وهو يقطع الطريق ما بين هذه الدنيا وما عند الله. في قلبه حمل هموم الشعب، وباسمهم تقدم الركب وواجه اعداء الانسانية، ومن اجل الله صنع موقفه في زمن التراجع والخمول. فحقق لنفسه وشعبه ما جعله عنوانا للخلود والعطاء والكرامة.

ينظر اليوم من عليائه، ويبتسم مرة اخرى من عالمه العلوي، يبحث عن الصامدين الذين لم ينحرفوا عن الخط ولم يفرّطوا في الامانة. لسانه يتكلم وفؤاده يخفق بحب الناس، ونفسه تتوق للحرية وتدافع عن الحق وا لعدل. من عليائه يراقبنا، ونحن ما بين متهالك على الدنيا او بائع ضميره من اجل دراهم معدودة، او باحث عن جاه او منصب. قليلون هم الجنود الحقيقيون الذين يصمدون عن الشدة دفاعا عن الحقيقة ورغبة في اداء الواجب، لا يعبأون بالعطايا والهبات، ولا يقبلون الا ان يكونوا احرارا كما خلقهم الله. يعلمون ان لكل شيء مقابلا، وان التعايش مع رموز الظلم والاستبداد خيانة للقضية وتراجع عن الموقف. ليس ثمة ضرورة للصمت على ظلم المستبد وكبريائه، بعد ان تجاوز صاحبنا حدود الخوف وأوغل في عالم البطولات والعطاءات. عاقل هو منذ ان خلقه الله، فليس متطرفا ولا متراجعا، بل هو رمز الاعتدال في المواقف والسياسات، والفكر والقيادة. لقد أدى ما حمّل، وأوصل الحق الى اهله وحمل الرسالة كاملة غير منقوصة، ولم يخنع لطاغية ولم يدعم ظالما. في قلبه كل معاني الصدق والاخلاص لدينه وانسانيته وقضيته. فشلت معاول الهدم في النيل من ثباته، وباءت تهديداتهم وترغيباتهم في زحزحته عن موقفه. أدى رسالته أمينا، وهو يعلم انه منتقل الى مقام أسمى، ولطالما تمنى ان يعي الآخرون ما هو فيه من كرامة وسؤدد ومعين.

أيها الكبير بقلبك وروحك وقضيتك، لماذا ترجّلت والشعب يبحث عن قائد ضرغام يصمد بوجه الخيول والرجال؟ لماذا لا تفيض من معينك الصافي قليلا لهؤلاء الباحثين عن شربة ماء يرتوون بها بعد هذا المسير المضني؟ ارمقنا بنظرة اخرى فلعل النعاس الذي بدأ يداعب الاجفان يرحل قليلا عن هؤلاء الذين خلدوا الى الراحة وألقوا عصا السفر. في مقامك العالي تعيش اليوم هانئا مع الصالحين، بينما يتسابق البعض من اجل لذة فانية ومواقع لا تدفع عن صاحبها شيئا ولا تضر من لم يحظ بها. أديت الامانة على خير وجه، وحفظتها من كل مكروه، ورفضت ان تساوم على حساب الشعب وحقوقه، فرحلت شابا ولك من الله الجنة والخلود.

لن يؤسف عليه

أنت يا من ملأ الارض فسادا وخرابا وعذاب
وامتطى من صهوة الشر جوادا وتمادى في العقاب
وعلى قارعة الدرب تمطى في سيوف وحراب
وأقام الظلم ناموسا ولم يعبأ بشجب او عتاب
شتم الشعب وكاد الكيد للاحرار من دون حساب
انك اليوم عدو الشعب والاصلاح، عنوان المصاب
قل لمن حولك ممن عاث في الدنيا فسادا وخراب
عذب الاحرار واغتال الاضاحي من شيوخ وشباب
عجبا تبقى زعيما والضحايا في ذهاب وإياب
دولة القانون، ان قامت، ستغدو في حساب وكتاب
لم هذا الطيش والإجرام يا من حوّل الدنيا يباب
أيها الطاغي ستمضي في خنوع للردى بئس المآب

عندما تشرق شمس في سمانا سيزول الارتياب
ويعم الخير في الدنيا سلاما وجمالا وشراب
عندما يحكي لنا الاطفال تاريخا بليغا في الخطاب
عن نضال خطه الآباء بالعز دماء وخضاب
وجهاد أحمدي صنع الامجاد واجتاز الصعاب
تنتشي الروح وتصغي لنداء الحق من فوق القباب
عندما يستيقظ المؤتى وينهال على القبر التراب
يتجلى النصر ناموسا بهيا في الروابي والهضاب
ها هنا شعبك يا بحرين قد أضحى عزيزا ومهاب
فتح الله إليه بعد جهد وعناء ألف باب
بعد ان كان يعاني من عناء وعذاب واغتراب

مطلوب دفع مشروع الاصلاحات الى الامام - التتمة من ص ١

في الدولة. وكان يجدر بالامير وولي العهد ان يتخذا قرارات تاريخية باقصاء عناصر الحرس القديم من مناصبهم او احالتهم على التقاعد او تحويلهم الى مواقع اخرى ليشعر المواطنون بالاطمئنان والامن. ويصعب اقناع المواطنين الذين اكتووا بنار الظلم والقمع على مدى ربع قرن قرن بان يعطوا ثقتهم للعناصر التي مارست بحقهم ابشع وسائل الاضطهاد والقمع.

برغم ذلك فهناك مؤشرات واعدة بان الاوضاع سوفد تتطور نحو الاحسن في ما هو آت من الايام. فالترويج للاصلاحات سلاح ذو حدين بالنسبة للحكومة. فهو من جهة يوفر لها مادة دعائية دسمة، ولكنه من جهة اخرى يلزمها امام العالم ويجعل محاولة التراجع عنها صعبة جدا. ويدرك المراقبون ان ولي العهد يعتبر مهندس التغيير في البحرين، وانه ألزم نفسه بتطوير الاوضاع بشكل ايجابي وانه لن يسمح لها بالعودة الى ما كانت عليه. وهذه التطمينات من شأنها ان تبعث على الارتياح في اوساط المواطنين، خصوصا اذا تحولت الى مشاريع عمل يلمسها المواطنون في واقع الامر. وقد اعلنت الحكومات الصديقة لحكومة البحرين دعمها للاصلاحات، وهو امر ايجابي لانه يجعل مسألة التراجع عن تلك الاصلاحات امرا صعبا. اما المواطنون فقد أعربوا عن عدم ارتياحهم لاستمرار الحرس القديم في مواقعه، وحذروا الامير وولي العهد من ذلك. ويبدو ان للحكومة موازينها الخاصة التي تفرضها طبيعة الحكم العائلي وغياب نهج قانوني للتعاطي مع المشكلات العصرية. الامير من ناحيته، اعلن عزمه على تحويل البلاد الى مملكة دستورية، ولم تحدد معالم تلك المملكة لكن هناك خشية ان تتكدس الصلاحيات بأيدي الامير بحيث لا يبقى معنى للمجلس الوطني المنتخب. وما تزال الحكومة تتكتم على ذلك وتفضل عدم الخوض فيه. وهو امر يبعث على القلق، خصوصا انه في الوقت الذي قد لا يمانع فيه المواطنون من قيام مملكة دستورية، فانه يرفض التحول الى ملكية استبدادية. وحتى الآن ما تزال الاشارات الصادرة من طرف الامير وحاشيته تتسم بقدر كبير من الايجابية، ولكن الاشارات السلبية التي تصدر من الحرس القديم تبعث على الاشمئزاز واليأس احيانا.

لقد قطع مشروع الاصلاح شوطا طيبا، خصوصا بعد ان عاد اغلب المعارضين من الخارج. وقد صدرت اشادات كثيرة بما تحقق في البحرين من المنظمات الحقوقية الدولية والجهات السياسية والبرلمانات وغيرها. هذه الاشارات يجب ان تشجع الامير على المضي في نهج الاصلاحات وان يشمل قطاعات المعارضة في ذلك المشروع. ولكي تكتمل الاصلاحات مطلوب من السلطات الاسراع في ثلاثة جوانب: الاول منح الجنسيات للبحرينيين الذين سحبت منهم خلال الحقبة السوداء خصوصا في الثمانينات، حيث ما يزال هناك عدد منهم في خارج البلاد لا يستطيعون العودة الا بقرار من وزارة الداخلية، والثاني التوقف عن منح الجنسية البحرينية للاجانب بهدف تغيير البنية السكانية، والثالث الاسراع في تحويل البلاد الى دولة قانون وتقليل العمل وفق الاوامر الاميرية. فاذا تمت هذه الخطوات فمن المؤكد ان روحا جديدة من الاستبشار سوف تسري في اوصال الناس، وسوف يبدأ، بعون الله، عهد حافل بالحرية وحكم الدستور واحترام حقوق الانسان. ومطلوب من المواطنين ايضا ان يكونوا بمستوى التطورات، فيشاركوا في مؤسسات المجتمع المدني ويمارسوا الرقابة على المسؤولين بأسلوب موضوعي وطريقة علمية. ان ذلك هو الطريق لبناء مستقبل مزهر للبحرين.